الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة بلحاج بوشعيب -عين تموشنت-

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université belhadj bouchaib -ain temouchent-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية و المحاسبة

تخصص :مالية المؤسسة

بعنوان:

دراسة تحليلية للعلاقة بين المؤسسة الاقتصادية و البنك في ولاية عين تموشنت

إعداد الطالبتين :

-زوقارات الزهرة.

-رمضاني نجاة.

تحت إشراف الأستاذ:

- جديدن لحسن

لجنة المناقشة :

جديدن لحسن	استاذ التعليم العالي	جامعة عين تموشنت	مشرفا
بن عامر عبد الكريم	استاذ محاضر "أ"	جامعة عين تموشنت	ممتحنا
بن يحي حسين	استاذ مساعد "أ"	جامعة عين تموشنت	ممتحنا

السنة الجامعية: 2021/2020

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة بلحاج بوشعيب -عين تموشنت-

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université belhadj bouchaib -ain temouchent-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية و المحاسبة

تخصص :مالية المؤسسة

بعنوان:

دراسة تحليلية للعلاقة بين المؤسسة الاقتصادية و البنك في ولاية عين تموشنت

إعداد الطالبتين :

-زوقارات الزهرة.

-رمضاني نجاة.

تحت إشراف الأستاذ:

- جديدن لحسن

لجنة المناقشة :

جديدن لحسن	استاذ التعليم العالي	جامعة عين تموشنت	مشرفا
بن عامر عبد الكريم	استاذ محاضر "أ"	جامعة عين تموشنت	ممتحنا
بن يحي حسين	استاذ مساعد "أ"	جامعة عين تموشنت	ممتحنا

السنة الجامعية: 2021/2020

شكر و عرفان

عملا بقوله تعالى": ولئن شكرتُم لأزيدنَّكُم"

فقبل كل شيء نحمد الله تعالى ونشكره على نعمة العقل والعلم والصبر وتوفيقه لبلوغ هذه الدرجة ونقول"**اللهم لك الحمد حتى ترضى،ولك الحمد إذا رضيت، ولك الحمد بعد الرضا."**

ومن تمام شكره تعالى أن نشكر أهل الفضل فضلهم وجهدهم و أن نعترف لهم بحقهم لقوله صلى الله عليه وسلم" لا يشكر الله من لا يشكر الناس."

نتقدم بأصدق عبارات العرفان والتقدير وجزيل الشكر إلى الأستاذة" جديدن لحسن"،لتفضّله بالإشراف على عملنا هذا،ولما بذله معنا من جهد وما حبنا به من فضل النصح وسداد الرأي وما لمسناه منه من طيب الشمائل وحسن الرعاية، وعلى توجيهاته القيمة وانتقاده البناء،أدامه الله للعلم ذخرا و للطلبة سندا.

كما ونتقدم بجزيل الشكر وخالص التقدير إلى عمال مؤسسة سونالغاز التي فتحت لنا أبوابها و أحسنت استقبالنا , و نخص بالذكر السيد مصطفاوي محمد الأمين و مؤطرتنا على مستوى الوكالة الانسة وسيلة التي لم تبخل علينا بمعلوماتها و ارشاداتها القيمة من أجل إتمام وإنجاز هذا العمل .

كما ونتقدم بالشكر والتقدير إلى كافة الأساتذة، والأصدقاء الذين ساعدونا على إتمام هذا العمل، وإلى كل من ساهم فيه من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة.

الاهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

أهدي هذا العمل المتواضع أهدي ثمرة جهدي إلى أعظم نعمة وهبها الله لي إنهما نبع الحنان

إلى من قال فيهما الرحمن

"وقضى ربك أن لا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو

كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قول كريما وأخفض لهما جناح الذل من

الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"أمي الحبيبة وأبي العزيز.

إلى من علموني علم الحياة

إلى من أظهروا لي ما هو أجمل من الحياة إخوتي

إلى من كانوا ملاذي وملجئي أصدقائي

إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات

إلى من جعلهم الله أخوتي بالله ..... و من أحببتهم في الله طلاب كلية الاقتصاد بجامعة

عين تموشنت

إليهم جميعا اهدي ثمرة هذا الجهد العلمي المتواضع

زوقارات الزهرة

الاهداء

بعد بسم الله الرحمن الرحيم

أهدي عملي هذا إلى الله عز وجل الذي منحني الشجاعة والصبر على اتمامه.

وإلى من جعلت الجنة تحت قدميها وربتني ورعتني ووهبتني عطفها أمي العزيزة.

وإلى من سهر الليالي ورباني على الفضيلة وكان لي درع أمان احتمي به من مكائد الحياة ومنحني درسا للحياة وعلمني أبي الغالي حفضكم الله ورعاكم . وإلى من قاسموني الحياة أخواتي.

وإلى كل الاصدقاء و الأقارب من قريب أو بعيد.

وإلى كل من ساعدني في انجاز هذا العمل .

رمضاني نجاة

الملخص

الهدف من هذه الدراسة هو توضيح العلاقة التي تربط البنوك بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية حيث تعتبر البنوك أهم قنوات توزيع الأموال, إذ يشكل اهتمامها بالمؤسسات الاقتصادية من مجالات التي تمثل مجالا هاما لرفع من تنافسيتها وزيادة ربحيته، وقد قمنا بتوزيع استبيان على البنوك والمؤسسات الاقتصادية بولاية عين تموشنت.

توصلت الدراسة الى ان نجاحالعلاقة بين البنوك التجارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتطلب توافر الإجراءات التي تجعل قطاع المؤسسات من أهم الزبائن التي يتعامل معها البنك، كما لا حظنا أنه توجد ثقة دائمة و تبادل بين البنك و المؤسسة الاقتصادية

الكلمات المفتاحية :المؤسسة الاقتصادية- البنك- التمويل، الجزائر

الفهرس

الفهرس

الموضوع	الصفحة
كلمة شكر	
الإهداء	
قائمة الجداول	
مقدمة عامة	**1-3**
الفصل الاول : الاطار النظري للعلاقة بين المؤسسة الاقتصادية و البنوك.	
تمهيد	**5**
المبحث الأول : العلاقة بين المؤسسة الاقتصادية و البنك	**6**
المطلب الأول : مفاهيم عامة حول المؤسسة الاقتصادية والبنك	**6**
المطلب الثاني : علاقة البنوك بالمؤسسة الاقتصادية. .	**8**
المطلب الثالث : التقنيات الحديثة و طرق تمويل البنوك للمؤسسات الاقتصادية.	**9**
المطلب الرابع : الأخطار التي تواجه المؤسسات و البنك في العمل بينهما.	**14**
المبحث الثاني : الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين المؤسسة الاقتصادية و البنك .	**20**
المطلب الأول : طبيعة العلاقة في الدول المتطورة.	**19**
المطلب الثاني : طبيعة العلاقة في الدول النامية.	**21**
المطلب الثالث : طبيعة العلاقة في الجزائر.	**22**
خلاصة الفصل	**25**
الفصل الثاني دراسة تطبيقية للعلاقة بين البنوك والمؤسسات الاقتصادية في ولاية عين تموشنت	
تهيد	**27**
المبحث الأول تقديم بشركة الكهرباء و الغاز للغرب ولاية عين تموسنت	**28**
المطلب الأول التعريف بالمؤسسة و أهم التطورات التي شهدتها	**28**

المطلب الثاني أهداف و مهام شركة توزيع الكهرباء و الغاز للغرب	31
المطلب الثالث الهيكل التنظيمي للمؤسسة و أهم مهام الأقسام	32
المبحث الثاني منهجية الدراسة	35
المطلب الأول أداة البحث و مجتمع و عينة الدراسة	35
المطلب الثاني تحليل البيانات و صدق و ثباث الاستبانة	37
المبحث الثالث و تحليل نتائج الدراسة التطبيقية	37
المطلب الأول وصف احصائي لعينة الدراسة	38
المطلب الثاني عرض و تحليل نتائج الدراسة	57
خلاصة الفصل	60
خاتمة	62_61
قائمة المراجع	64_63

قائمةالجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الاستبيانات الموزعة و التي لم يتم استرجاعها	37
02	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب فرع النشاط	38
03	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد العمال الدائمين	39
04	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الطبيعة القانونية للمؤسسة	40
05	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب وظيفة المبحوث	40
06	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب نطاق سوق المؤسسة	42-41
07	تطوير منتجاتها باستمرار	42_41
08	انتاج سلع معتدلة الثمن	43
09	تلبية حاجات المستهلكين المحليين	44
10	نحقيق عائد مناسب على راس المال المستثمر	45
11	لدى المؤسسة مرونة انتاجية و سرعة استجابة لطلبات عملائها	46
12	تعد جودة المنتجات هدف تسعى اليه المؤسسة لتحسين تنافسيتها	47
13	هل قامت مؤسستكم بطلب قروض من البنك؟	48
14	ما هو عدد البنوك التي تتعاملون معها ؟	49-48
15	ما نوعية الخدمات البنكية التي استفادت مؤسستكم منها ؟	50
16	هل اتصلت مؤسستكم بمؤسسات مالية أخرى من أجل طلب التمويل	51-50
17	ما مدى اعتماد مؤسستكم على الإئتمان التجاري لتلبية احتياجاتها اليومية ؟	51
18	كلمة "خطر يهدد مؤسستكم " كلمة متداولة داخل مؤسستكم	52
19	مؤسستكم معرضة لمخاطر	53
20	ما هو مصدر هذه المخاطر في رأيك:	53

21	ضعف السيولة المالية	54
22	سوء في تسيير الخزينة	55
23	ضعف التخطيط المالي	56-55
24	خطر عدم تسديد القروض والديون	56
25	يبين المتوسط المرجح للمستوى.	57
26	درجة إجابات أفراد العينة.	59-57

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

احتل النظام البنكي مند فترات طويلة أهمية بالغة في مختلف المنظومات الاقتصادية، وتزداد أهميته من يوم لأخر مع التطورات التي تطرأ على الاقتصاديات الوطنية من جهة، ومع التحولات العميقة التي يشهدها المحيط من جهة أخرى. حيث يعتبر القطاع المصرفي من أهم القطاعات التي تدعم التنمية الاقتصادية بدونها لا يستطيع أي اقتصاد معاصر أن يؤدي وظيفته، فهو عصب الاقتصاد الوطني لأي دولة من خلال ما يباشره من تجميع للمدخرات والاستثمار في كل المجلات، ثم القيام بأعمال الوساطة المالية، الائتمان بأشكاله المختلفة، إلى غَير ذلك من المعاملات المالية التي لا غنى لاقتصاد أي دولة عنها.

تهدف المؤسسة باعتبارها النواة الرئيسية للنشاط الاقتصادي إلى التوسيع والاستمرار، ومن أجل تحقيق هذين الهدفين فلا بد أن تتوفر لديها أموال بالقدر الذي يضمن تمويل عملياتها الاقتصادية، وبما أن أموالها الذاتية غير كافية فإن وجهتها الأولى هي البنك وهذا لأهمية القروض المصرفية التي تعد من أهم المصادر التي تعتمد عليها المؤسسة كمصدر تمويل خارجي بالنسبة لها، بحيث تستعملها لتمويل دوراتها الاستغلالية أو الاستثمارية أو الاثنتين معا، متعهدة للبنك برد هذه الأموال في تاريخ الاستحقاق المتفق عليه إضافة إلى دفع فوائد كثمن إقراض هذه الأموال فالبنك مؤسسة يتمثل دورها في استقبال الودائع من طرف الأشخاص والمؤسسات وإعادة توزيعها في شكل قروض، فبالإقراض والاستثمار تكون البنوك ملزمة بتشغيل وتوظيف الأرصدة التي سبق أن أودعت لديها بكل ثقة من طرف جمهور المتعاملين آخذة شكل الودائع باختلاف أنواعها وتقوم البنوك فيما بعد بتوزيع قروضها على الأفراد وعلى المؤسسات على وجه الخصوص، كي تستطيع أن تواجه بها احتياجاتها. وعلى العموم تزداد أهمية القرض المصرفي، وتبرز خاصة في الدول المتخلفة والتي تتميز بضعف السوق المالية (البورصة) أحيانا أو انعدامها أحيانا أخرى لعدم قدرة هذه الأخيرة على تلبية طلبات التمويل هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن التمويل عن طريق البورصة لا يكون متاحا إلا للمؤسسات العاملة ضمن المراكز المالية الضخمة في حين أن القروض المصرفية تعتبر مصدرا من مصادر التمويل المتوفرة والمتاحة لجميع المؤسسات الاقتصادية مهما كان نوعها وحجمها. لذلك يمكن اعتبار البنوك إحدى الدعامات الكبرى والأساسية في بناء الهيكل الاقتصادي للبلد، ومع ازدياد أهميتها في العصر الحديث أصبحت تشكل فيما بينها أجهزة فعالة يعتمد عليها في تطوير وتنمية مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني .

تمويل المؤسسة من طرف البنك هو أحد الشروط الضرورية للقيام بالنشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف المرجوة من إنشائها، كما أن منح قرض مصرفي لمؤسسة معينة هو المصدر الأساسي لبقاء البنك، ومن خلال هذا تبرز لنا العلاقة الوثيقة و المكملة التي تربط المؤسسة بالبنك، فلا يمكن لأحدهم البقاء والاستمرار والتوسع دون الاعتماد على الآخر، فتنبثق بوضوح درجة الارتباط الكبيرة التي تربط الطرف الأول بالثاني، وكما أن الاقتراض يشكل العامل الرئيسي لتمويل حاجيات المؤسسة فإن الإقراض يشكل العامل الرئيسي لبقاء البنك ودوامه، لما ينتج عنه من مداخيل تتمثل في الفوائد المدفوعة من طرف المؤسسة .

إشكالية الدراسة

من بين المشاكل المطروحة على الساحة الاقتصادية تنظيم علاقة البنوك مع محيطها ، وخصوصا مع المؤسسات الاقتصادية ، وذلك من أجل إنعاش العلاقة المتناسبة بين البنوك والمؤسسات ، انطلاقا مما سبق و من خلال الدراسة التي نود القيام بها، و نظرا لأهمية العلاقة الموجودة بينهم سنحاول الإجابة على الإشكالية المطروحة:

كيف هي العلاقة التي تربط البنوك بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية وكيف يمكن تحسينها؟

ومن خلال هده الإشكالية يمكننا طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تشكل مضمون الفصول المتناولة في هذه المذكرة و هي:

- ✓ ماهي مصادر تمويل المؤسسات الاقتصادية ؟
- ✓ ماهي المخاطر التي تواجهها كل من المؤسسة الاقتصادية و البنك ؟
- ✓ هل تساهم البنوك في منح القروض البنكية للمؤسسات الاقتصادية ؟

فرضيات الدراسة:

من أجل الإجابة على إشكالية البحث و أسئلتها الفرعية نقترح الفرضيات التالية:

- ✓ تعتبر علاقة البنوك بالمؤسسة الاقتصادية الجزائر ضعيفة
- ✓ يعتبر التطور المصرفي وتوفير الوسائل البشرية الكفيلة العامل الاساسي لتحسين العلاقة بين البنك والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية

أهداف البحث :

يهدف البحث إلى الوقوف على العلاقة الوثيقة التي تربط المؤسسة بالبنك من خلال تركيز نشاط المؤسسة على القرض، الذي يمنحه لها البنك والذي يمكنها من النمو والاستمرار حيث يتم تقييم حاجيات التمويل للمؤسسة من طرف البنكي. وسنقوم بالتعرف على مصادر تمويل المؤسسات الاقتصادية و التطرق إلى البنوك من خلال التعرف على المفاهيم الأساسية التي تقوم بها .

أهمية الدراسة :

يمكن حصر أهمية البحث في النقاط التالية:

تكمن أهمية الدراسة في توضيح العلاقة التي تربط المؤسسة بالبنك.

أهمية التمويل في المؤسسة الاقتصادية و ضرورة الاخد بعين الاعتبار الطرق و تقنيات التمويل.

مكان الدراسة:

مؤسسة الكهرباء والغاز 'سونلغاز' وهو حالة تطبيقية للتمويل في المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز'سونلغاز' ، حيث تناولنا فيه الإطار العام لمؤسسة سونلغاز من خلال التعرف على نشأتها وتطورها وكذا الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، بالإضافة إلى التعرف على تنظيمها ووظائفها.

منهجية الدراسة:

تم إتباع المنهج الوصفي والتحليلي في الجزء النظري و التطبيقي الذي يتمثل في دراسة حالة مؤسسة الكهرباء و الغاز" سونلغاز" بولاية عين تموشنت و طرح استبانة.

محتوى الدراسة:

ارتأينا ان يشمل موضوع الدراسة جانب نظري خصص له فصلا كاملا بهدف بحث الجوانب النظرية للمؤسسة الاقتصادية و البنك حيث تطرقنا في هذا الفصل ثلاث مباحث يثمثل المبحث الأول في التطرق إلى كل ما يتعلق بالمؤسسة الاقتصادية من تعاريف، خصائص، وظائف، أنواع، محيط والمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها، أما المبحث الثاني فتناول طبيعة العلاقة بين المؤسسة و البنك و في المبحث الثالث طرق تمويل المؤسسات و التقنيات الحديثة و أخيرا تناول المبحث الثالث أبرز المخاطر التي يتعرض لها البنك و المؤسسة.

أما في الفصل الثاني فقد تم بحث الجوانب التطبيقية لموضوع الدراسة من خلال إسقاط الجزء النظري للبحث ورؤية مدى مطابقته مع الواقع حيث تتعامل شركة سونالغاز مع البنك.

الفصل الاول : العلاقة بين المؤسسة الاقتصادية و البنوك.

تمهيد

تعتبر المؤسسة الاقتصادية النواة الرئيسية للنشاط الاقتصادي، وبالتالي فهي تسيطر على الحياة الاقتصادية بأكملها في عصرنا الحديث، الشيء الذي جعلها محل اهتمام الكثير من الباحثين، من خلال هذا برزت لنا المكانة الواضحة والدور الفعال للمؤسسة الاقتصادية في المجتمع.

قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، حيث سنتعرض في المبحث الأول إلى العلاقة بين المؤسسة الاقتصادية و البنك وكل ما يتعلق بهما من مفاهيم تبين لنا بوضوح ماهية هذه الوحدة الاقتصادية و البنك أما في المبحث الثاني، فسنتطرق الى الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين المؤسسة الاقتصادية و البنك .

المبحث الأول : العلاقة بين المؤسسة الاقتصادية و البنك

المطلب الأول :مفاهيم حول المؤسسة الاقتصادية و البنك

.1تعريف المؤسسة الاقتصادية :

المؤسسة هي الوحدة الاقتصادية التي تتجمع فيها الموارد البشرية والمادية اللازمة للانتاج الاقتصادي.

المؤسسة هي تنظيم انتاجي معين الهدف منه هو ايجاد قيمة سوقية معينة, من خلال الجمع بين عوامل انتاجية معينة , ثم تتولى بيعها في السوق لتحقيق الربح المتحصل من الفرق الايراد الكلي , الناتج من ضرب السلعة في الكمية المباعة منها , وتكاليف الانتاج .و يمكن تعريف المؤسسة على أنها " الوحدة الاقتصادية التي تمارس النشاط الانتاجي و النشاطات المتعلقة به من تخزين وشراء وبيع من أجل تحقيق الاهداف التي أوجدت المؤسسة من أجلها."

تعرف المؤسسة على أنها " كل مكان لمزاولة نشاط اقتصادي ولهذا المكان سجلات مسجلة ".وهذا حسب ما عرفها مكتب العمل الدولي (صخري، 2008)

1-1خصائص المؤسسة الاقتصادية:

من التعاريف السابقة يمكن استخلاص الخصائص التي تتصف بها المؤسسة الاقتصادية:

للمؤسسة شخصية قانونية مستقلة. القدرة على الانتاج أو أداء الوظيفة التي من أجلها.

أن تكون المؤسسة قادرة على البقاء بما يكفل لها من تمويل كاف وظروف سياسية مواتية وقادرة على تكييف نفسها بنفسها مع الظروف المتغيرة.

التحديد الواضح للأهداف السياسية والبرامج وأساليب العمل.

ضمان الموارد المالية لكي تستمر عملياتها.

لابد أن تكون المؤسسة مواتية للبيئة التي وجدت فيها و تستجب لهذه البيئة.

يجب ان يشمل اصطلاح المؤسسة بالضرورة فكرة زوال المؤسسة ادا ضعف مبرر وجودها او تضاءلت كفاءتها (صخري، 2008)

2.1أهداف المؤسسة الاقتصادية :

من بين الأهداف الاساسية للمؤسسة الاقتصادية نذكر ما يلي:

- ✓ الاستقلال الاقتصادي.
- ✓ انتاج سلع معتدلة الثمن.
- ✓ تلبية حاجات المستهلكين المحليين.

- ✓ رفع مستوى المعيشة لافراد المجتمع.
- ✓ تحقيق عائد مناسب على راس المال المستثمر او تحقيق معدل من الربح.
- ✓ امتصاص الفائض في العمالة.¬
- ✓ التكامل الاقتصادي على المستوى الوطني.
- ✓ تقليل الصادرات من الموارد الأولية وتشجيع الصادرات من الفائض في المنتوجات النهائية عن الحاجات المحلية.
- ✓ الحد من الواردات وخاصة السلع الكمالية . (صخري، 2008)

-2 مفهوم البنك

وردت عدة تعاريف للبنك منها الكلاسيكية ومنها الحديثة , فمن وجهة نظر الكلاسيكية يمكن القول أن البنك هو : مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء ,المجموعة الاولى لديها فائض من الأموال و تحتاج الى الحفاظ عليه وتنميته والمجموعة الثانية هي مجموعة العملاء الثانية هي مجموعة العملاء تحتاج الى أموال لاغراض أهمها :الاستثمار أو التشغيل أو كلاهما .كما قد ينظر الى البنك على اعتبار أنه تلك المنظمة التي تتبادل المنافع المالية مع مجموعات من العملاء بما لايتعارض مع مصلحة المجتمع وبما يتماشى مع التغير المستمر في البيئة المصرفية .

أما الزاوية الحديثة فيمكن النظر الى البنك على أنه :مجموعة الوسطاء الماليين الذين يقومون بقبول الودائع التي تدفع عند الطلب ,أو لاجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي و الخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية وسياسة الدولة ودعم الاقتصاد القومي . وتباشر عمليات تنمية الادخار و الاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في انشاء المشروعات وما يتطلب من عمليات مصرفية وتجارية ومالية وفقا للاوضاع التي يقررها البنك المركزي (الصيرفي، 1434-2014) .

-2-1 أهمية البنوك:

تظهر أهمية البنوك في العصر الحديث بأدائها أرصدة ضخمة من الودائع الصغيرة على مستوى الوفرات المحققة من الحجم الكبير وذلك مما يلي:

-بدون هذه الوساطة يتعين على صاحب المال أن يجد المستثمر المطلوب و العكس بالشروط و المدة الملائمة للاثنين.

-بدون المصارف تكون المخاطرة اكبر لاقتصار المشاركة على مشروع واحد.

-نظرا لتنوع استثمارات المصارف فانها توزع المخاطر مما يجعل في الامكان الدخول في مشاريع ذات مخاطر عالية.

-ان وساطة البنوك تزيد من سيولة الاقتصاد بتقديم أصول قريبة من النقود تدر عائدا مما يقلل الطلب على النقود.

-تشجييع الاسواق المالية التي تستثمر و تصدر الاصول المالية التي يبتعد عنها الافراد خوفا من المخاطرة . (الصيرفي، 1434-2014، صفحة 18)

.أهداف البنك:

يهدف النشاط المالي في البنك الى تعظيم ثروة ملاك المشروع ,أو بمعنى اخر تعظيم قيمة السهم في السوق الاوراق المالية بما يؤدي لتعظيم ثروة أصحاب حق الملكية وهذا يتاثر عن طريق تعظيم الايرادات أو تخفيض المصروفات أو كلاهما معا. (الصيرفي، 1434-2014، الصفحات 18-19)

المطلب الثاني :علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يمكن التمييز بين نموذجين أساسين يتحدد من خلالها طبيعة العلاقة بين البنوك التجارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهما كالتالي:

1-النموذج الأمريكي :

من الخصائص هذا النموذج أن تلك العلاقة التي تربط البنك التجاري بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة تمتاز بما يلي:

-كل عملية قرض تتشكل بواسطة عقد مستقل بين البنك و المؤسسة.

-يتدارك البنك خطر التمويل عن طريق القيام بدراسات موحدة تسمح له بمقارنة اداء المؤسسة طالبة التمويل مع المؤسسات النموذجية.

-يتم التقليل من اثار خطر التمويل على مستوى المودعين عن طريق تنويع محفظة قروض البنوك:

-يتم تسيير خطر القروض عبر مجموعة من الشروط التعاقدية التي تضمن للبنك استرجاع أمواله في حالة قدرة المؤسسة على تسديد ديونها.

-نجاح البنك ضمن هذا النمودج يخضع لنوعية الأدوات المستخدمة في قياس خطر القرض و كذلك حجم وتنوع محفظة القرض ,اضافة الى تخفيض التكاليف التشغيلية لهذه العلاقة.

ومن أكثر التي تستعمل هذا النموذج هي الولايات المتحدة الأمريكية أي نجد البنوك التجارية مقيدة بقوانين في ربط العلاقات طويلة المدى مع المؤسسات وهو ما يعطي فكرة واضحة حول التوجه نحو تفعيل دور الأسواق المالية في تمويل الاقتصاد الأمريكي.

2.النموذج الألماني:

تتميز العلاقة التي تربط البنك بالمؤسسة صغيرة و متوسطة ضمن هذا النموذج بالخصائص التالية:

-تتحدد العلاقة بين البنك و المؤسسة صغيرة و المتوسطة على أساس الشراكة المالية.

-تتطلب عملية تدارك البنك لخطر الشراكة المالية المعرفة المعمقة للمؤسسة.

-يتم تسير خطر القروض عبر تدخل البنك التجاري في حالة وجود مشاكل في المؤسسة.

-يتم التقليل من الاثار المحتملة لخطر القروض على مستوى المودعين و المدخرين عبر قيام البنك بالمتابعة و المراقبة المستمرة ,و تحقيق التبادل للمعلومات بين البنك التجاري و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للوصول الى بناء علاقة تتميز بالثقة و الشفافية و تعتبر البنوك الالمانية من اهم البنوك تطبيقا لهد النمودج ,اين تحتل هده الاخيرة مكانة متميزة ضمن المصادر التمويلية الخارجية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة . (وسام، 2013)

المطلب الثالث : طرق تمويل البنوك للمؤسسات الاقتصادية و التقنيات الحديثة.

1. طرق تمويل البنوك للمؤسسات الاقتصادية.

تعتبر البنوك هي الممول الرئيسي و الأساسي للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر و ذلك نظرا لغياب مؤسسات ائتمانية متخصصة وضعف السوق المالي حيث تتدخل من خلالها على توفرها لتشكيلة مختلفة من القروض صنفت كما يلي: (سعدية وسام، سنة2013)

1-1-قروض الاستغلال .

هي قروض قصيرة الأجل توجه لتمويل الأصول المتداولة في الميزانية، وبالتحديد قيم الاستغلال أو القيم القابلة للتحصيل يضمن تسديد قرض الاستغلال والذي عموما تبلغ مدته سنة بواسطة الإيرادات المتحصل عليها خلال دورة الاستغلال (يمكن تمديد قرض الاستغلال إلى سنتين).

وعلى ذلك يهتم البنكي بالهيكل المالي للمؤسسة وملاءتها على المدى القصير، ومنه فإن نسب الهيكل هي الأساس المعتمد عليه في عمليات التحليل الخاصة بهذا النوع من القروض.

نميز بين نوعين أساسيين من قروض الاستغلال تتمثل في:

-الصندوق قروض (Les crédits par caisse).

-بالإمضاء القروض (les crédits par signature).

1 1-1-قروض الصندوق :

هي قروض موجهة لتمويل الأصول المتداولة أو تمويل قيم الاستغلال أو تمويل حساب الزبائن، تلجأ إليها المؤسسة لمواجهة صعوبة مالية مؤقتة، نتعرض لها كما يلي: (أحلام مخبي، سنة 2007/2006)

1-1-1-1 تسهيلات الصندوق (Les facilités de caisse) :

تسمح تسهيلات الصندوق للمؤسسة بتعديل الاختلالات التي حلت بها على مستوى النفقات والإيرادات، ينتج عنها صعوبة في السيولة المؤقتة، لذلك فهي توجه خاصة لإحداث مرونة التشغيل على مستوى خزينة المؤسسة، وتتميز بقصر مدتها حيث أنها تتمحور حول بعض الأيام من الشهر.

1-1-1-2 المكشوف البنكي (Le découvert bancaire) :

يسمح المكشوف البنكي للمؤسسة بمواجهة الحاجة من رأس المال العامل والناتجة عن تضخم في الأصول المتداولة، وبالتالي يؤدي ذلك إلى زيادة هذه الحاجة وتغيرها لتفوق إمكانيات(مستوى رأس المال العامل) .

يكون المكشوف البنكي تابعا لرقم الأعمال المحقق من طرف المؤسسة، هيكلها المالي، نشاطها، إضافة إلى ثقة البنكي في مسيريها.

1-1-1-3 قرض الربط (le crédit relais) :

يعتبر قرض الربط شكلا من أشكال المكشوف البنكي، يسمح بتمويل عملية مالية تحققها شبه مؤكد ويقع في أجل محدد وبمبلغ معين ويبقى على البنكي التأكد من أن العملية المالية تحققها شبه مؤكد.

1-1-1-4 القروض الموسمية (les crédits de compagne) :

يمنح هذا النوع من القروض إلى المؤسسة لمواجهة عجز في الخزينة ناجم عن نشاطها الموسمي، سواء كانت موسمية دورة الإنتاج أو دورة البيع أو الاثنتين على التوالي (أحلام مخبي، سنة 2007/2006)

1-2 قروض الاستثمار :

و هي القروض الموجهة لتمويل تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة.

1-2-1القروض المتوسطة الأجل:

توجه القروض المتوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات التي تتجاوز مدة استعمالها 7 سنوات مثل الآلات والمعدات و وسائل النقل و تجهيزات الإنتاج بصفة عامة حيث لا يجب أن تتجاوز مدة حياة الأصل الممول مدة القرض ، ونظرا لطول المدة فإن البنك يكون معرض لخطر تجميد الأموال ناهيك عن المخاطر الأخرى المتعلقة باحتمالات عدم السداد والتي يمكن أن تحدث تبعا للتغيرات التي يمكن أن تطرأ على مستوى المركز المالي للمقترض. ويمكن التمييز بين نوعين من القروض المتوسطة الأجل:

-2-1-1 القروض القابلة للتعبئة :

وهي القروض التي تسمح للبنك بالحصول على السيولة عند الحاجة إليها انتظار أجل استحقاق القرض الذي يمنحه ، وذلك عن طريق إعادة خصم هذا القرض لدى مؤسسة مادية أخرى أو لدى معهد الإصدار مما يسمح له بالتقليل من خطر تجميد الأموال لفترة طويلة.

1-2-1-2 القروض الغير قابلة للتعبئة:

وهي القروض التي يكون فيها البنك مخيرا على انتظار سداد القرض لأنه لا يتوفر على إمكانية الخصم لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى مصدر الإصدار وهنا تظهر المخاطر المرتبطة بتجميد الأموال بشكل أكبر (مخاطر أزمة السيولة) ولتفادي هذه المخاطر يجب على البنك أن يحسن دراسة ملفات القروض برمجتها زمنيا بالشكل الذي يحول دون عجز الخزينة. (منير، سنة 216-2017)

2-2-1 القروض طويلة الأجل: يقوم بمنح هذه القروض مؤسسات متخصصة، وتتجاوز مدة القرض سبع سنوات، فهدفها الرئيسي هو وضع الأموال اللازمة في متناول المؤسسة لتغطية احتياجات المشاريع الإستراتيجية الكبيرة و تمويل التجهيزات التي تزيد مدة إهلاكها عن سبع سنوات مثل تجهيزات البناء، وضع هياكل المصانع، التجهيزات الثقيلة، ويمكن أن تمتد أحيانا إلى غاية عشرين(20) سنة وميزة هذه القروض أنها تسدد على فترة طويلة حتى لا يتم الإخلال بتوازن المؤسسة.

تلجأ المؤسسات التي تقوم باستثماراتها الطويلة إلى البنوك لتمويل هذه العمليات لكبر مبالغها التي لا يمكن لها تعبئتها لوحدها، و مدة الاستثمار و فترات الانتظار الطويلة قبل البدء في الحصول على العوائد و نظرا لطبيعتها (المبلغ الضخم و المدة الطوية) ، كما أن طبيعة هده القروض تجعلها تنطوي على مخاطر عالية الأمر الذي يدفع المؤسسات المتخصصة في مثل هذا النوع من التمويل إلى البحث عن الوسائل الكفيلة لتخفيف درجات المخاطر .رغم هذه المصاعب يبقى التمويل الكلاسيكي من الطرق الشائعة في تمويل الاستثمارات، لكن ذلك لم يمنع النظام البنكي من تطوير وسائل تمويل أخرى أهمها الإقراض الايجاري. (شهرزاد، سنة 2018/2017)

2. التقنيات الحديثة للبنوك في تمويل المؤسسات الاقتصادية.

تعتمد هذه التقنيات الحديثة على توفر الشروط الأساسية لتجاوز مشكلة ارتفاع درجة المخاطرة وعدم التناظر في المعلومات وتتمثل هذه الشروط في: (الطاهر و فطيمة، 15-17 افريل 2006)

- تطوير طرق تقديم الخدمات المالية و تنويعها و تكييفها مع احتياجات هذه المؤسسات.
- تخفيض تكاليف إدارة القروض عن طريق تطبيق التقنيات الحديثة في جمع و معالجة المعلومات وبذلك تسهيل عملية الإقراض ، إضافة إلى إمكانية تعاون البنوك مع الجمعيات المهنية لهذه المؤسسات

و كذا مؤسسات الدعم المختلفة لهذا القطاع بهدف الحصول مع معلومات أكثر دقة أو حتى على ضمانات مالية أو شبه مالية منها .

و من بين أهم هذه التقنيات المستحدثة و التي أثبتت نجا عتها نذكر منها:

1-2 الائتمان نظام تصنيف Crédit Scoring :

هذه الطريقة بدأ تطبيقها في أوائل التسعينيات من طرف البنوك التجارية الكبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية خصيصا لتقييم قروض الاستهلاك ، و تم تعميمها بعد ذلك في كل أنحاء العالم بحيث أصبحت حاليا غالبية هذه القروض تدرس و تمنح على أساس هذه الطريقة و بشكل آلي ، و تعتمد هذه الطريقة في تقييمها للمخاطر التي قد تنجح عن منح القروض على أساس التحليل الإحصائي الذي يسمح بالتنبؤ باحتمال عدم قدرة الزبون على الدفع ، و تقوم هذه الطريقة على الأسس التالية: (الطاهر و فطيمة، 15-17 افريل 2006)

- استنتاج مقياس كمي بالاعتماد على النماذج الإحصائية من خلال دراسة العينة الإحصائية للمجتمع الذي ينتمي إليه الزبون و المكون من المقترضين القدامى بهدف التنبؤ بقدرته على الوفاء بالتزامات.

توفر عدد كبير من الزبائن أي (المجتمع الإحصائي) و بالتالي اختبار العينة الممثلة لذلك المجتمع و باختصار فإن هذه الطريقة تعتمد على استغلال المعلومات المجمعة حول الزبائن في الماضي لمعرفة الأداء في الحاضر و التنبؤ في المستقبل.

و إذا كانت البنوك الكبيرة تتوفر على الشروط الأزمة لتطبيق هذه الطريقة ، فإن البنوك الصغيرة ليست في نفس الوضعية نظرا المحدودية قدراتها الافتراضية و صغر المجتمع الإحصائي الذي يتعامل معها مما يجعل تسيير وإدارة عملية الاقتراض أمر صعبا من حيث المخاطر و التكاليف، و من أجل تجاوز هذه

الصعوبات لجأت البنوك الصغيرة إلى تقاسم المعلومات فيما بينها ، و هذا ما يسمح بإنشاء بنوك معلومات مشتركة تسمح لها بتطبيق هذه الطريقة ، و كذا الطرق الآلية الأخرى، إضافة إلى أن المؤسسات المصرفية عادة ما تلجأ إلى وكالات متخصصة في مجال جمع و معالجة المعلومات حول المؤسسات الاقتصادية التي تقوم بوضع برامج متخصصة في ميدان الإقراض و كذا ترتيب المؤسسات.

و من بين المزايا التي تتمتع بها هذه الطريقة ما يلي:

- تحسين أنظمة مراقبة عمليات الاقتراض من حيث الكم و الكيف ، ذلك أن عملية التقييم تتم بشكل آلي و متواصل و في الوقت اللازم و هو ما يسمح بالتعرف على مستوى المخاطرة بمجمل عمليات الاقتراض و بالتالي اتخاذ الإجراءات المناسبة في وقتها و تحديد سياسة الاقتراض بشكل موضوعي.
- بدل الاعتماد على التقبيع الشخصي للمشرفين على الاقتراض التي عادة ما تكون آرائهم ذاتية.
- تخفيض تكاليف و مدة معالجة الملفات.
- رفع مستوى الدقة و الموضوعية في عملية تقديم القروض خاصة و أن هذه الأنظمة قابلة للتحسين باستمرار.
- رغم ما تم تقديمه من محاسن و مزايا هذه الطريقة إلا أنها لا تخلو من بعض العيوب التي يجب الإطلاع عليها و من أهمها:
- -هذه الطريقة لا تأخذ بعين الاعتبار الأقليات أو الفئات من الزبائن التي لا تتوافق و خصائص المجتمعات الإحصائية التي تم الاعتماد عليها في وضع تلك الأنظمة
- الآلية كما أن تطبيق هذه الطريقة قد يجعل معظم المؤسسات حديثة العهد أو التي لا تتوفر على معلومات مالية تغطي مدة زمنية معينة معرضة للإقصاء لأسباب غير موضوعية.
- -الاعتماد على المعلومات السابقة (القديمة) يجعل من عملية تعميمها مخاطرة كبيرة ، خاصة عن اقتصاد السوق يتميز بالدورات الاقتصادية ، و نجاح هذه الطريقة يتطلب أخذ هذه التغيرات بعين الاعتبار و هذا ليس بالأمر الهين.

2-2 طريقة ترتيب المؤسسات من طرف الآخرينRating External :

إن هذه الطريقة تحدد المكانة المالية والمستقبلية عن طريق تقييم قدراتها على الدفع وتزيد من الشفافية في عالقة المقرضين بالمقترضين، وحتى في حالة قيام المقرض بتقييم مؤسسة يضاف هذا التقييم الخارجي للمؤسسة من طرف مؤسسات متخصصة في المجال أو الجمعيات المهنية التي تنتمي إليها المؤسسة المقترضة، بهدف التدقيق والتأكد من المعلومات المتوفرة لديه وتبقى المؤسسة المقترضة هي المستفيد الأول من هذا التقييم بمثابة قوة دافعة، كما للاستمرار في تقويم وضعيتها عن طريق تدعيم نقاط القوة ومعالجة النقائص التي تعاني منها: (نور، سنة2018/2017)

3-2 طريقة تقاسم المخاطر مع طرف ثالث:Shoring Risk With Third .

تعتبر أكبر عائق يواجه المؤسسات ص و م عندما تتقدم إلى البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى لطلب القروض هو ضعف أو انعدام الضمانات ، و لتجاوز هذه المشكلة لجأت البنوك التعاون مع أفراد أخرى لتقاسم المخاطر كما قامت المؤسسات الاقتصادية بإنشاء مؤسسات الضمان المشترك أو الكفالة ففي الاتحاد الأوربي مثلا ظهرت مؤسسات الضمان المتبادل، و تلعب دور الوسيط بين المؤسسات و البنوك ، حيث تقوم بضمان القروض الممنوحة لأعضائها ، كما تقدم لهم الدعم في مجال التكوين و الاستشارة و غيرها ، و غالبا ما تقوم البنوك بتقديم القروض بناءا على تقييم مؤسسات الضمان أولا و على مقدار أو نسبة ضمانات ثانيا.

إضافة إلى هذه الطرق التي تم عرضها توجد عدة طرق أخرى في هذا المجال لم يتم التطرق لها نظرا لقلة استعمالها حاليا، و من بينها طريقة إشراك المقترض في تقييم المخاطر و طريقة تحميل تكاليف الاقتراض حسب مستوى المخاطرة. (الطاهر و فطيمة، 15-17 افريل 2006)

.المطلب الرابع : الأخطار التي تواجه المؤسسات و البنك في العمل بينهما.

1- الأخطار التي تواجه المؤسسة الاقتصادية.

تواجه المؤسسات اليوم بيئة أعمال معقدة المعالم ومضطربة التوجهات وعلى درجة عالية من التركيب ،التغير والتعقيد نتيجة للتغيرات والتعديلات في القواعد والسياسات وأساليب العمل ،إلى جانب العوامل البيئية الأخرى التي يؤدي تجاهلها عادة إلى تقليص فرص نجاح أية منظمة وهذا ما يجعلها في مرمى مخاطر متنوعة تتجاذبها من كل جانب وتجعلها تعمل في ظل ظروف تتميز بعدم التأكد والغموض وكذا التداخل في الأهداف والمصالح بين مختلف الفاعلين في هذه البيئة ،الأمر الذي من شانه أن يعرقل عملها واستمراريتها ،والشكل التالي يبين بوضوح البيئة الخاصة بالمؤسسة: (لطيفة، سنة2012/2011)

الشكل -1- البيئة الخاصة بالمؤسسة

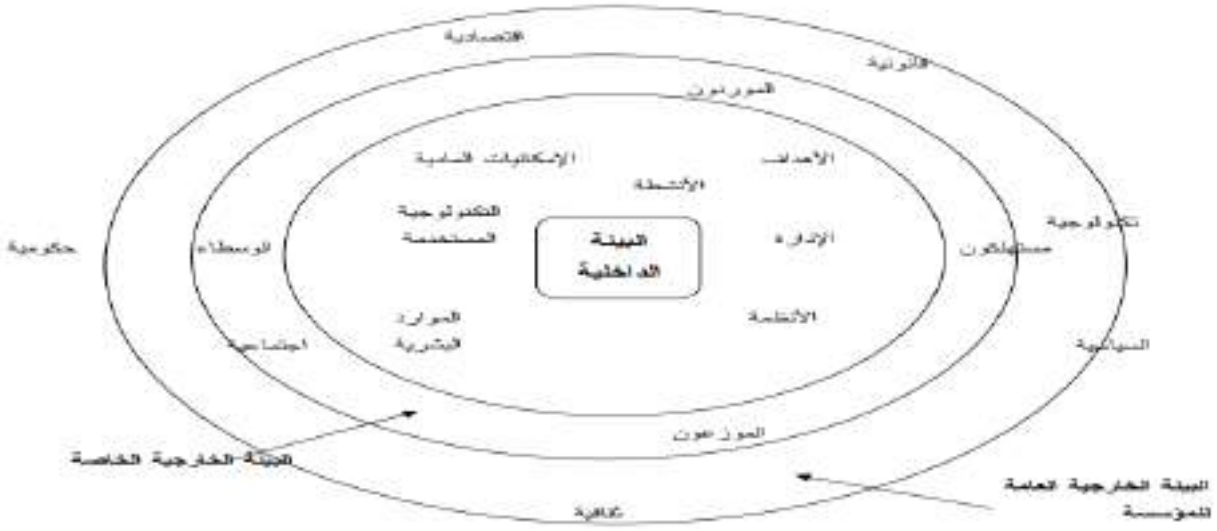

المصدر : جميلة ميرزا المحاري العوامل المؤثرة في نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ندوة حول. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي: الإشكاليات وأفاق التنمية ،القاهرة،18 -22 جانفي 2004ص4 .

1. مخاطر مرتبطة بالبيئة الداخلية.

وهي مجموعة المخاطر التي تنتج عن المتغيرات والعوامل المرتبطة والمؤثرة تأثيرا مباشرا على المؤسسة وأدائها ونذكر منها.

1-1المخاطر التنظيمية أو الإدارية

تعاني المؤسسة من قصور واضح في الخبرات التنظيمية وذلك بسبب سيادة إرادة الإدارة الفردية أو العائلية التي تقوم على مزيج من التقاليد والاجتهادات الشخصية ،والتي تتميز بمركزية اتخاذ القرار وعدم الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل في زيادة الإنتاجية وغياب الهياكل التنظيمية للمؤسسة وعدم اتساق القرارات بسبب نقص القدرة والمهارات الإدارية للمدير غير المحترف وتدخله في كافة شؤون المؤسسة ،هذا كله من شانه أن تنجر عليه مخاطر عدة ،كخطر زوال المؤسسة في المراحل الأولى من حياتها وكذا خطر فقدان الثقة التسيير والتحكم في العمليات الإدارية. بين أفراد المؤسسة كنتيجة للصراعات والخلافات وغيرها من المخاطر المرتبطة بضعف التسيير والتحكم في العمليات الإدارية.

2-1 المخاطر المالية

تمثل المخاطر المالية أهم ابرز المشكلات التي تواجه المؤسسات عموما وتتمثل في مشكلات الائتمان والتمويل، فغالبا ما تحجم مؤسسات التمويل عن تزويد المؤسسات باحتياجاتها المالية سواء

لأغراض التكوين الرأسمالي أو التوسع أو لمواجهة نفقات الاستغلال. ويرجع ذلك لزيادة درجة المخاطرة في عمليات الإقراض بسبب غياب الضمانات المناسبة، الأمر الذي ينعكس عليها اتجاه الشركاء الاقتصاديين بجملة مخاطر كخطر ضعف الهيكل المالي وكذا خطر عدم الوفاء بالالتزامات والحقوق المالية وجل الأخطار التي يمكن أن تنبع من ضعف الائتمان والسيولة داخل المؤسسة، هذه الأخطار أصبحت تشكل تهديدا مستمرا لاستمرارية المؤسسة وتطورها.والجدير بالذكر هنا أن المؤسسات توفير الضمانات المناسبة للحصول على احتياجاتها المالية من القطاع المالي الصغيرة هي الأكثر عرضة لهذا النوع من الأخطار بسبب محدودية مواردها وعدم قدرتها على توفير الضمانات المناسبة للحصول على احتياجاتها المالية من القطاع المالي.

3-1 المخاطر الإنتاجية

تعاني أغلب المؤسسات الاقتصادية خصوصا الصغيرة والمتوسطة مشكلة عدم توفر المادة الأولية بشكل دائم وكذا عدم ثبات أسعارها ، وبالتالي عدم قدرة هذه المؤسسات في الحصول على هذه المواد بأقل تكلفة نسبيا الذي ينتج عنه مخاطر إنتاج منتجات معيبة أو ذات تكلفة عالية بالإضافة إلى وجود مخاطر ناتجة عن تقادم معدات وتقنيات الإنتاج الشيء الذي يمكن أن ينجر عليه حوادث أو انفجارات وحرائق ،بسبب كثرة الأعطال وصعوبة تدبير قطع غيار وعمل على ذلك. الإصلاحات المطلوبة ،الأمر الذي يكون نتيجته عدم كفاءة العملية الإنتاجية وما يمكن أن ينجر على ذلك.

4-1 المخاطر المتعلقة بالموارد البشرية

تفتقر غالبية المؤسسات إلى الإطارات الفنية لأسباب كثيرة أهمها عدم ملائمة نظم التعليم والتدريب لمتطلبات التنمية بالإضافة إلى عدم القيام بدورات تكوينية وتدريبية لصقل مهارات العمل وتنميتها ،وهذا ما يجعل العاملين أقل خبرة وأقل مهارة الأمر الذي يمكن أن ينجر عنه مخاطر ناتجة عن حدوث خسائر مادية فادحة نتيجة ضعف كفاءة العمال ،كما توجد مخاطر أخرى تتمثل في خروج المهارات والكفاءات البشرية من المؤسسة نحو الخارج أو نحو مؤسسات أكبر توفر لها مزايا أكثر مما يحول دون قدرة هذه المؤسسة على الاستمرار في ثانيا :مخاطر مرتبطة بالبيئة الخارجية الخاصة نشاطها وبالتالي عدم قدرتها على تحقيق أهدافها وهو ما يعرف بالمخاطر الفكرية. (لطيفة، سنة2012/2011)

2. مخاطر مرتبطة بالبيئة الخارجية الخاصة.

وهو ما يعرف بمخاطر بيئة النشاط وتضخم المخاطر الناتجة عن المتغيرات الأكثر احتكاكا وتفاعلا مع المؤسسة وتتمثل في:

1-2 مخاطر المستهلكين

نظرا لاعتبار المستهلكين الركيزة الأساسية لنشاط أي مؤسسة ونجاحها فإنهم يعتبرون سلاحا ذو حدين ،وتتمثل مخاطرهم في إمكانية تغير أذواقهم وتفضيلاتهم مما قد يتسبب للمؤسسة خسائر ناتجة عن رفضهم منتجاتها وإن لم تتناسب مع ميولهم ورغباتهم وهو ما يعرف بمخاطرة خسارة العملاء .

2-2 مخاطر الموردين

يعتبر الموردون الأفراد والمنظمات الذين يقومون بتزويد المؤسسة بالمدخلات الضرورية لذا فان المخاطر الناجمة عنهم تكمن في إمكانية التبعية الدائمة للمؤسسة لهؤلاء الموردين خصوصا إذا كانت تعتمد على عدد قليل منهم ،مما يجعلها ضعيفة في مساومتهم وبالتالي فإنهم يشكلون خطرا على هوامش أرباحها ،بالإضافة إلى مخاطر تتمثل لأي إمكانية أن يكونوا منافسين لها في المستقبل.

3-2 مخاطر الوسطاء

يعتبر الوسطاء همزة الوصل بين المؤسسة وعملائها المستهدفين وعليه فإن المخاطر المتعلقة بهم تكون ناتجة عن إمكانية تبعية المؤسسة لهم ، إذا ما كانت تعتمد على عدد قليل من الوسطاء مما يجعلها الطرف الأضعف في المساومة وبالتالي يؤثر على هامشها الربحي ، كما توجد مخاطر منافستهم لها مستقبلا. (لطيفة، سنة2012/2011)

4-2 مخاطر المنافسة

تعتبر المنافسة كلها مخاطر بالنسبة لأي مؤسسة مهما كان حجمها ونوعها ،حيث تسعى كل المؤسسات في السوق دائما إلى توسيع حصتها السوقية على حساب باقي المؤسسات من خلال استقطاب عملائها سواء عن طريق التميز المعنوي القائم على الدعاية والإشهار الضخم أو التميز المادي القائم على تطوير منتجات جديدة ومبتكرة من خلال سياسات تسعيرية أو توزيعية أقوى،وبطبيعة الحال تختلف القدرة على جلب أكبر المزايا التنافسية من مؤسسة إلى أخرى وهنا دائما نرجع إلى إمكانيات المؤسسة ومواردها المالية لأن وسائل الدعاية والإشهار تعتبر دائما مكلفة وذات تكاليف عالية

3.المخاطر المرتبطة بالبيئة الخارجية العامة.

وتشمل كل المخاطر الناتجة عن كل القوى والعوامل البيئية التي تعمل في ضلها جميع المؤسسة ،والتي تؤثر عليها بشكل مباشر وغير مباشر ويمكن توضيح مخاطرها فيما يلي:

1-3 مخاطر البيئة الطبيعية

وتتمثل في جميع الكوارث الطبيعية الممكن أن تؤثر على مصادر أو موارد المؤسسة أو على أصولها أو على نشاطها بشكل عام كخطر الزلازل،الفيضانات ، الحرائق....إلخ.

2-3 مخاطر البيئة السياسية والتشريعية

وتتمثل هذه المخاطر في الخسائر التي يمكن أن تلحق بالمؤسسة في حال صدور قوانين وتشريعات جديدة تتعاكس مع بعض أو كل أهداف المؤسسة سواء على المستوى المحلي أو الدولي مثال ذلك الخطر الذي يمكن أن ينتج عن الاتفاقيات الدولية كالشراكة الأورومتوسطية ودورها في إغراق السوق المحلي بالمنتجات العالمية الشيء الذي يؤثر كثيرا على نشاط المؤسسة المحلية.

3-3 مخاطر البيئة الاقتصادية

وتتمثل مخاطرها في جميع المخاطر الناتجة عن المتغيرات الاقتصادية ،كمخاطر أسعار الفائدة ومخاطر القوة الشرائية ومخاطر الائتمان وغيرها ،والتي من شأنها أن تؤثر على خلق قيم مضافة للمؤسسة خصوصا الصغيرة منها: (لطيفة، سنة2012/2011)

4-3 مخاطر البيئة الاجتماعية:

وهي تمثل ارتباط المؤسسة بالمجتمع الذي تتواجد فيه ،من خلال التوزيع الجغرافي للسكان وكذا التوزيع العمري لهم ،لكون هؤلاء السكان هم الركيزة الأساسية للنشاط التسويقي للمؤسسة وما يمكن أن ينجر عليه من مخاطر تتمثل في الخسائر التي يمكن أن تتكبدها المؤسسة في حال - 5مخاطر البيئة التكنولوجية: يمكن أن يؤدي إلى زوال المؤسسة بأكملها . تغيير بعض أو كل معالم المجتمع المستهدف مثل تغير قيمه وعادته وتوجهاته ،الشيء الذي يمكن أن يؤدي إلى زوال المؤسسة بأكملها.

5-3 مخاطر البيئة التكنولوجية

وتعتبر مخاطرها من أقوى المخاطر التي تواجه المؤسسات نتيجة تأثيرها على أغلب الوظائف في المؤسسة،ومن أهم مخاطرها ،مخاطر تقادم أساليب الإنتاج والمنتجات وضعف كفاءاتها الاقتصادية بالإضافة إلى مخاطر ضعف استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات والذي يمكن أن تفرض على المؤسسة ضرورة تبني منهجية واضحة في التعامل مع هذه المخاطر. يسبب ضياع وتسرب المعلومات .كل هذه المخاطر المتنوعة والمتشابكة في بعضها البعض تفرض على المؤسسة ضرورة تبني منهجية واضحة في التعامل مع هذه المخاطر. (لطيفة، سنة2012/2011)

2. الأخطار التي تواجه البنك.

تقسم المخاطر التي تواجهها المصارف إلى مخاطر مالية و أخرى غير مالية و المخاطر المالية يمكن تصنيفها إلى مخاطر السوق و مخاطر الائتمان.أما المخاطر الغير مالية فتشمل أنواع أخرى. و هاهي مناقشة لبعض المخاطر .

1.2المخاطر الائتمانية:

تتعلق المخاطر الائتمانية دائما بالسلفيات (القروض) حسب ما أشار إليه محمد عبد الفتاح الصيرفي و الكشف على حساب أو أي تسهيلات ائتمانية تقدم للعملاء ، و تنجم المخاطر عادة عندما يمنح المصرف قروضا واجبة السداد في وقت المحدد في المستقبل ، ويفشل العميل الإيفاء بالتزاماته بالدفع في وقت حلول القروض ، أو عندما يفتح المصرف خطاب اعتماد مستندي لاستراد بضائع نيابة عن العميل في توفير المال الكافي لتغطية البضائع حين وصولها. (أميرة.، 2015/2014)

2.2 مخاطر السيولة:

تنشأ المخاطر عن عدم قدرة البنك على تسديد التزاماته القصيرة الأجل عند مواعيد استحقاقها. بسبب سوء تسيير الموارد المتوفرة لديه و قد تقف عدة أسباب وراء التعرض لمخاطر السيولة نذكر منها:

- ضعف تخطيط السيولة بالبنك مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول و الالتزامات من حيث أجال الاستحقاق.
- سوء توزيع الأصول على استخدامات يصعب تحويلها إلى أرصدة سائلة
- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية.

كما تساهم بعض العوامل الخارجية مثل الركود الاقتصادي و الأزمات الحادة في أسواق المال في التعرض لمخاطر السيولة. (نعيمة، سنة 2009/2008)

3.2 مخاطر السوق:

تنحصر طبيعة هذه المخاطر حسب ما ذكره عيسى ضيف الله المنصور في التقلبات السوقية لأسعار الأوراق المالية المختلفة و العقارات حتى مع ثبات الربحية للورقة أو العقار.حيث تتأثر البنوك بهذه التقلبات المفاجئة و السريعة في السوق لأن كل التعاملات الحالية من الاستثمارات في شتى المجالات مرتبطة بالسوق و اغلبها تمول من البنوك.

4.2 مخاطر سعر الفائدة:

هي مخاطر التي يتحملها المصرف بسبب تقديمه قرضا بسعر الفائدة السائد الآن مغطى بتمويل حصل عليه بسعر فائدة معروف ثم اضطراره خلال أجل القرض إلى إعادة تمويله بسعر فائدة أعلى ، فإذا كان سعر الفائدة الذي يفرضه المصرف على القرض ثابتا، و يرتفع سعر إعادة التمويل فان المردود الصافي الذي يحققه المصرف سوف ينخفض ، و في حالة أخرى يمكن أن يتعرض البنك إلى

خسارة عندما يوفر السيولة تنخفض أسعار الفائدة و لهذا يجب على البنك الدقة في توقعاته لكي لا يكلف نفسه عبء إضافي . (أميرة.، 2015/2014)

5.2 مخاطر المعاملات :

كثيرا ما نسمع عن تحرك أسعار الدولار الأمريكي صعودا أو هبوطا في الأسواق المالية مقابل الجنيه الإسترليني مثلا. لدلك يجب أن يكون للمصرف القدرة على حماية أمواله و أموال عملائه ضد هده التقلبات سواء كانت صعودا أو هبوطا. (الصيرفي م.، 1434-2014)

6.2 المخاطر التشغيلية:

ه تتعلق بالمخاطر المتصلة بالتشغيل اليومي في المصارف. و لان المصارف ليست كالمصانع فان المخاطر التشغيلية فيها تتركز في عمليات السطو و المباني الغير الآمنة.و تتضمن هده المخاطر أيضا أخطاء الصرافين و القيود الخاطئة. (الصيرفي م.، 1434-2014)

المبحث الثاني : الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين المؤسسة الاقتصادية و البنك .

لقد تناولنا في هذا المبحث العلاقة التي تربط المؤسسة الاقتصادية بالنك في كل من الدول المتطورة و النامية و في الجزائر.

المطلب الأول : طبيعة العلاقة في الدول المتطورة :

الدراسة الأولى ahsan habib . mostafa monzun hasan ،

بعنوان: social capital and corporate cash holdings.

تهدف هده الدراسة إلى اختبار و تحليل التمويل المصرفي على أنشطة ريادة الأعمال الإقليمية في الصين نقدم نتائج متناقضة حول دور الكمية مقابل جودة التمويل المصرفي في تكوين الأعمال الصغيرة في الصين : بينما نوثق علاقة متسقة و ايجابية بشكل كبير بين جودة التمويل المصرفي و تكون المشاريع جديدة نجد أن كمية الائتمان المقدم غير مهم لقد ابلغنا أن المؤسسات الرسمية ترتبط ارتباطا ايجابيا بأنشطة زيادة الأعمال الإقليمية ، و أن المؤسسات الرسمية تكشف النتائج التي توصلنا إليها أيضا أن بيئة المؤسسة تميل إلى استعمال التمويل المصرفي في تعزيز أنشطة زيادة الأعمال الإقليمية(hasan, 2017) .

الدراسة الثانية : Huang meiling

بعنوان: reserch of Bank –entreprise Relationship and smes financing

تهدف هده الدراسة إلى تحليل العلاقة بين البنك و المؤسسة و الشركات الصغيرة و المتوسطة و تمويل مشاريعها.في صناعة الجملة و التجزئة المدرجة في بورصة شنتشن في 2008-2018 كعينات المتغيرات المميزة التي نؤثر على الشركات و النظرفي قيود التمويل و تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل شامل ,بما في دلك مساريع القياس و النسبة النقدية و صافي الاصول التابثة ونسبة الاصول و الخصوم و الربحية . وجدت الدراسة أثر العلاقة بين البنك و المؤسسة بشكل ايجابي بشكل كبير على تمويل الشركات. (meilling، 2019)

الدراسة الثالثة: Yassine laib

بعنوان:déterminants of Bank financing for Small and medium entrepris

الإقراض من البنوك التموية ،في هدا النص البنوك هي الوجهة الثانية بعد التمويل الذاتي للشركات الصغيرة و المتوسطة.

حيث تعد البنوك هي الشريك الرئيسي في دلك. نهدف من هدا العمل لتوضيع أهمية و دور الشركات الصغيرة و المتوسطة في مختلف الاقتصاديات و إلى ضوء محدد التمويل المصرفي لهم بسب العديد من القيود و المتغيرات و كثير من الأحيان لا تحصل هده الشركات على تمويل مناسب لتلبية احتياجاتها . بما في ذلك تسليط الضوء على أهمية الشركات الصغيرة و المتوسطة من خلال تأثيرها على الاقتصاد الكلي.

نتائج الدراسة :

الشركات الصغيرة و المتوسطة هي أكثر الشركات المعرضة لنسبة الائتمان , وعلى هذا الأساس نستنتج أن أهم العامل الذي يحدد التمويل المصرفي لهم هو حجم الكفاءة المعلومات التي تم تجميعها من قبل البنوك المعنية , والتي يمكن أن تكون أفضل مصدر لتمويل هذا النوع من الشركات .هذه الأخيرة التي هم يتميز النشاط بمخاطر عالية ,مثل الدخول المبتكر. . (laib، 2013)

المطلب التاني : طبيعة العلاقة في الدول النامية:

الدراسة الأولى بلهوشات محمد الأمين (2020) .

بعنوان: التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تونس.

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس أحد أهم المحركات الرئيسية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، خاصة وأنها تمثل95% من النسيج الاقتصادي التونسي، ولذلك سعت الدولة التونسية إلى تطوير هذا النوع من المؤسسات، وذلك من خلال إرساء آليات دعم ومساندة لحفز المبادرة والانتصاب للحساب الخاص، وفي الغرض قامت بإرساء عديد الأطر والآليات المتداخلة في منظومة الاستثمار وبعث المشاريع وقد قسمت هذه الآليات المتداخلة إلى آليات مساندة تعنى بمرحلة المرافقة والإعداد للمشروع والتي تلعب دورا هاما خاصة على مستوى الإحاطة بالباعث في مختلف مراحل الإنجاز، وآليات التمويل والتي تعتبر عنصرا هاما في منظومة بعث المشاريع في مرحلة ما بعد دراسة المشروع من جميع الجوانب، وتأتي هذه الورقة البحثية للوقوف على التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس خصوصا بعد الظروف الاستثنائية والحساسة التي مرت بها البلاد بعد ثورة الياسمين وذلك من خلال دراسة حالة البنك التونسي للتضامن. (الأمين، 2020)

الدراسة الثانية : François seck fall (2011).

بعنوان : Intégration bancaire et financière dans les économies en développement

ان التكامل بين قطاعي المؤسسات و البنك هو أطروحة يتم تقديمها في كثير من الأحيان في المناقشات حول الترابط بين القطاعين في الدول النامية. و مع ذلك اليوم سعت القليل من الدراسات الى توفير فقط أساس نظري لذلك .(Fall, 2011)

الدراسة الثالثة Ha joon chang (2006) .

بعنوان: Sur la relation entre les institutions et le développement économique.

مسألة التطوير المؤسسي شهدت نمو و أهمية كبيرة في السنوات الأخيرة و اليوم حتى الصندوق الدولي و صندوق النقد تأكدو أنهم كانو قد أهملو المؤسسات الاقتصادية, حيث بدأو في الاصلاح بشكل كبير و بدأو في بناء و تمويل مؤسسات جديدية للسوق. (Chang، 2006)

المطلب الثالث : طبيعة العلاقة في في الجزائر:

تعتبر الجزائر احد البلدان القلائل التي لا زال يهيمن عليه قطاع مصرفي عمومي سواء اكان دلك بالنسبة للملكية او بالنسبة للقروض الممنوحة . و تستحود البنوك العمومية الستة على السوق حيث تمثل اكتر من 90بالمئة من اصول النظام المصرفي .

الدراسة الأولى :لعلى محمد ,ضويو محمد منير

بعنوان : دورالبنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر - وكالة مسيلة-

يهدف البحث إلى جملة من النتائج التالية:

-عرض الإطار المفاهيمي و الأكاديمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة الوقوف على أهم الخصائص التي تجعل من هذه المؤسسات قطاعا بذاته.

-التعرف على واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسط في الاقتصاد الجزائري من خلال دو رها و أهميتها في التنمية الاقتصادية في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

-تقديم أهم صيغ وأساليب تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق بنك الفلاحة وكالة المسيلة (BADR)والتنمية.

-اقتراح مجموعة من الحلول لهذه المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لقد تم الاستعانة في هذه الدراسة بجملة من المناهج المعروفة في علم المنهجية وذلك لأهمية تلك المناهج في النتائج المتوصل إليها، و قد تم استعمال المناهج التالية:

-استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي لوصف مختلف المزايا بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

و طرق تمويلها و مدى تحقيقها للتنمية الاقتصادية.

منهج دراسة حالة حيث استخدم هذا المنهج في الفصل الأخير و ذلك انطلاقا من جمع المعلومات من بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة المسيلة – و دورها في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أي ربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي. (لعلي محمد، 2017/2016)

الدراسة الثانية : خوي جمال.

بعنوان : إستراتجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دراسة حالة عينة من البنوك المتعاقدة مع هيئات دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بولاية أم البواقي

تهدف دراستنا لهذا الموضوع إلى مايلي:

- معرفة مفاهيم عامة البنوك؛

- معرفة مفاهيم عامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛
- ضعف الكفاءات الإدارية المسيرة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وهو ما يميز أصحاب المؤسسات الجزائرية إضافة إلى عدة نقائص تنظيمية و تقنية و فكرية.
- إن سياسات و برامج التأهيل التي وضعت من طرف الدولة كانت لها نتائج ملموسة لكنها ضعيفة مقارنة مع العدد الكلي.
- مساهمة المؤسسات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني تبقى ضئيلة بالرغم من تحسنها من ü سنة إلى أخرى.
- إستراتجية البنوك في تمويل مشروعات الاقتصادية؛
- الإجابة على التساؤلات المطروحة.

الدراسةالثالثة زواوي فضيلة

بعنوان: تمويل المؤسسة الاقتصادية وفق الميكانيزمات الجديدة في الجزائر- دراسة حالة مؤسسة سونلغاز. .

إن البحث في هذا الموضوع من الوجهة النظرية والتطبيقية تصب في مجموع من الأهداف يسعى لتحقيقها و المتمثلة في:

-إبراز أهم مصادر التمويل التقليدية بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية مع تبيان مزايا و عيوب كل مصدر؛

-محاولة حصر وتحديد المفاهيم المتعلقة بالتمويل داخل المؤسسة من خلال تحديد مصادر الأموال التي يمكن الحصول عليها؛

-يعتبر النشاط التمويلي بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية الدائم الأساسي لبقاء استمراريتها وحتى تتحقق هذه الأخيرة لا بد من دراسة العوامل المحددة لنوع التمويل المناسب الذي بواسطته تعظم المؤسسة أرباحها وتقلل المخاطر إلى أدنى حد لها.

- ساهمت المتغيرات الاقتصادية الدولية إلى حد كبير في عملية إتباع سياسات التحرير المالي والمصرفي من طرف الدول التي تعرف مرحلة انتقالية إلى اقتصاد السوق وهذا من خلال القيود التي وضعها على هذه الدول للاندماج في الاقتصاد العالمي.

-إظهار مصدر التمويل الأنسب للمؤسسة ،أخذة بعين الاعتبار الأقل تكلفة،ومدى مساهمته في تطويرها وتوسيع نشاطها.

-التعرف على أهم المتغيرات الاقتصادية الدولية وكيفية تأثيرها على الدول من خلال إتباع سياسات التحرير المالي و المصرفي ؛

-إبراز أهم أثار سياسات التحرير المالي و المصرفي على ميكانزمات التمويل بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية وكذا التقنيات المستحدثة للتمويل؛

-التعرف على أهم التقنيات التمويلية المستحدثة على المستوى العالمي مع ذكر تاريخ نشوئها و المزايا الناتجة عنها.

-إبراز أهم الإصلاحات التي مست المنظومة المصرفية و المالية و التي غيرت من منهاج السياسة التمويلية للمؤسسة الاقتصادية؛

-إبراز واقع التمويل البنكي و البورصي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية،وذكر معوقاتهما و السبل الكفيلة بتحسين أدائهما.

-إبراز واقع تقنيات التمويل المستحدثة في الجزائر من الناحية القانونية ومن الناحية التطبيقية.

-إبراز أهم طرق التمويل التقليدية و المستحدثة بالنسبة لمؤسسة الوطنية للكهرباء و الغاز 'سونلغاز'؛

من أجل الإجابة على إشكالية البحث وتحقيق أهدافه لتأكيد أو نفي الفرضيات القائمة ، اعتمدنا في هذا البحث على الأسلوب الوصفي والتحليلي ، من أجل وصف وتحليل حيثيات الموضوع ، من خلال استعراض مختلف الإصلاحات وتحليل مختلف المعطيات الإحصائية المتاحة ، سواء في الجانب المالي والمصرفي وتأثيراتها على مختلف الدول ومن بينها الجزائر ، خاصة في مجال تمويل المؤسسات الاقتصادية ، وذلك لإبراز 10ومختلف القوانين والتشريعات - مختلف الإصلاحات العميقة التي جاءت بعد صدور قانون النقد والقرض90 الأخرى المنظمة لطرق التمويل المستحدثة في الجزائر ، (جمال، 2015/2014)

خلاصة الفصل

لقد تم التطرق في هذا الفصل إلى مبحثين ، تناول في المبحث الأول العلاقة بين المؤسسة الاقتصادية والبنك حيث تطرقنا الى مفاهيم عامة حول المؤسسة الاقتصادية و كذا البنك

ثم في المطلب الثاني قمنا بابراز علاقة المؤسسة الاقتصادية بالبنك و المطلب الثالث طرق تمويل البنوك للمؤسسات الاقتصادية و قمنا في المطلب الرابع ابراز الأخطار التي تواجه المؤسسة الاقتصادية و البنك .

ثم في المطلب الثاني تطرقنا الى الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين المؤسسة الاقتصادية و البنك حيث قمنا بابراز العلاقة بين المؤسسة الاقتصادية و البنك في كل من الدول المتطورة و الدول النامية و الجزائر.

الفصل الثاني :

دراسة تطبيقية للعلاقة بين البنوك والمؤسسات الاقتصادية في ولاية عين تموشنت

تمهيد

بهدف محاولة الإجابة عن التساؤل الرئيسي وكذا مجموعة الأسئلة الفرعية المطروحة في بداية هذا البحث، وتدعيما لقسمه النظري الذي تناول علاقة المؤسسة الاقتصادية بالبنك.

نتناول خلال هذا الفصل دراسة تطبيقية لمؤسسة سونالغاز بعين تموشنت سنحاول الوقوف على مستوى ادارة المحاسبة و المالية لمعرفة العلاقة بين المؤسسة و البنك بالتفصيل بالاعتماد على الاستبانة التي أعدت لهذا الغرض و محاولة تدعيم هذه الدراسة ببعض الجوانب التحليلية لمؤشرات الأداء في حدود المعلومات المتحصل عليها من المؤسسة ، ومن ثمة معرفة طبيعة ومدى وجود العلاقة و الأثر بين متغيرتي الدراسة .

المبحث الأول :تقديم بشركة توزيع الكهرباء و الغاز للغرب لولاية عين تموشنت.

إن مؤسسة سونلغاز كأي مؤسسة اقتصادية نشأت وفق مرسوم رئاسي وعرفت تطور منذ نشأتها إلى يومنا هذا، كما أنه لهذه المؤسسة مهام تسعى إلى أدائها بواسطة هيكل إداري ينسق جهود العاملين بالمؤسسة لبلوغ الأهداف المسطرة، ومن خلال هذا المبحث سنحاول أخذ نظرة شاملة على مؤسسة سو نلغاز (المؤسسة الأم) وفقا لما تتطلبه دراستنا التطبيقية هذه.

المطلب الأول :تعريف بالمؤسسة وأهم التطورات التي شهدتها

1. :تعريف مديرية التوزيع لعين تموشنت

تشرف على التسيير التقني والتجاري لشبكتي توزيع الكهرباء والغاز عبر كامل بلديات الولاية تغطي شبكة توزيع الكهرباء جل دوائر الولاية عين تموشنت-المالح العامرية-عين الكيحل- حمام بوحجر-عين الاربعاء- بني صاف– ولهاصة 12 بلدية تغطيها شبكة توزيع الغاز، أما البلديات المتبقية فهي مبرمجة في البرنامج الخماسي 2014/2010توظف أكثر من 299 عون من جميع الفئات المهنيون مهيأة بستة وكلات تجارية وثلاثة مصالح تقنية في الكهرباء وثلاثة مصالح تقنية في الغاز ،شبكة توزيع الكهرباء طولها 2700 كم وشبكة توزيع الغاز طولها 678تعد 92109 زبون في الكهرباء و 38749 زبون في الغاز.

2. التطورات التي شهدتها المؤسسة:

سونلغاز هي المتعامل التاريخي في ميدان الإمداد بالطاقة الكهربائية والغازية بالجزائر، ومهامها الرئيسية هي إنتاج الكهرباء ونقلها وتوزيعها وكذلك نقل الغاز وتوزيعه عبر قنوات، وقانونها الأساسي الجديد يسمح لها بإمكانية التدخل في قطاعات الأنشطة ذات الأهمية بالنسبة إلى المؤسسة ولاسيما في ميدان تسويق الكهرباء والغاز نحو الخارج منذ صدور القانون حول الكهرباء وتوزيع الغاز عن طريق قنوات، قامت سونلغاز بإعادة هيكلة مصالحها لكي تتكيف مع السياق الجديد إذا أضحت اليوم مجمعا صناعيا تتألف من 40 شركة فرعية ،و تشغل60000 عامل.

لقد لعبت سونلغاز على الدوام دورا راجحا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد ومساهمتها في تجسيد السياسة الطاقوية الوطنية ترقى إلى مستوى برامج الإنجاز الهامة في مجال الإنارة الريفية والتوزيع العمومي للغاز التي سمحت برفع نسبة التغطية من حيث إيصال الكهرباء إلى أكثر من % 97 ونسبة توغل الغاز إلى ما يفوق %43 .

إن سونلغاز العازمة على فعل المزيد وبشكل أفضل، قد جندت على الدوام تمويلات هامة من أجل تطوير وتعزيز المنشآت الكهربائية والغازية وبالنسبة إلى الفترة2010-2005، فقد وضع برنامج استثماري واستثنائي موضعا لتنفيذ بغية رفع قدراتها الإنتاجية الخاصة بالكهرباء، وتكثيف شبكتها

الناقلة للكهرباء والغاز وجعلها أقوى والعمل على تحسين وتحديث خدماتها الموجهة إلى زبائنها كذلك وطموح سونلغاز هو أن تغدو مؤسسة تنافسية لكي تقوى على مواجهة المنافسة التي تلوح ملامحها في الأفق، وان تكون في الأمد المنظور من بين أفضل المتعاملين الخمسة التابعين للقطاع في حوض البحر الأبيض المتوسط.

- **إنشاء شركة" كهرباء وغاز الجزائرEGA" 1947**

كانت الحرب العالمية الثانية هي الفترة التي بدأ فيها الاهتمام بالتصنيع الجديد للجزائر، كان الهدف الإستراتيجي متمثلا في تحويل المستعمرة إلى قاعدة خلفية صناعية حقيقية لفرنسا، وهكذا تم التفكير في إقامة صناعات مثل التعدين ،مع إنشاء الأفران العالية في بونة(عنابة) ،وذلك من أجل استغلال منجم الحديد بالونزة، والاسمنت مع مصنعي (Pointe Pescade) رايس حميدو حاليا بالجزائر، وزفيرزف، ومجالات أخرى مثل مصانع البلاط وال زجاج ومطاحن الزيتون ... وغيرها.

تبين آنذاك أن الطاقة الكهربائية والغازية أصبحت أكبر من ضرورية، وكان المرسوم 5 جوان 1947 هو الذي أنشأ المؤسسة العمومية الوطنية" كهرباء وغاز الجزائر" ورمزها المختصر ، (EGA) في ذلك الوقت كانت هناك 16 شركة تتقاسم التنازلات عن الكهرباء في الجزائر: مجموعة لوبون والشركة الجزائرية للإضاءة والقوة SAEF في الوسط والغرب، و شركة بوربوني Bourbonnais في الشرق وكدا مصانع lévy في قسنطينة.

- **شركة" كهرباء وغاز الجزائر والطاقة الكهربائية :**

بمجرد إنشاء شركة" كهرباء وغاز الجزائر"، حددت السلطات الإستعمارية هدفا متوسط المدى، يرمي إلى تجهيز الجزائر بتجهيزات ضرورية لتموين الشبكة بالطاقة في المناطق التي يوجد فيها سكان بكثافة ومناطق الصناعات الأوروبية وكدا المناطق الإستعمارية الكبرى، في 1947 تقرر إنشاء خط قمة للتبادل البيني ذي 150 كيلو فولط يقطع الجزائر من شرقها إلى غربها كان على مساره أن يسلك طريق الساحل والهضاب العليا بين الأطلس التلي والصحراوي ،وكان من المتوقع أن تأتي خطوط جانبية ذات 60 كيلوفولط و 90 كيلوفولط لتتصل لخط الرئيسي في انتظار إنجاز الربط البيني الأول ذي 90 كيلوفولط مع تونس والذي تحقق في عام 1956

في 1959 بلغ عدد المشتركين 000573(مشترك كهرباء)و 000167 (غاز) من بين سكان بلغ عددهم الإجمالي حوالي 10 ملايين ساكن، وفي سنة 1962 عشية الاستقلال كان العنصر الأوروبي يمثل 87% من مجموع المشتركين.

- **شركة كهرباء وغاز الجزائر :**

الغاز، إبتداءا من التنمية الصناعية الثقيلة بالفعل،على الرغم من وفرة الحديد الخام في منطقة الونزة لم يتمكن المعدنين من الإستقرار في بونة عنابة بسبب عدم توفر الفحم الحجري بكميات كافية، وعلى ضوء الشروع في إستغلال إحتياط الصحراء كان على الصناعات المعدنية ان تنطلق لتوفر ما قيمته مليون طن من الحديد الصلب سنويا، لكن وجود الموارد الغازية لم يكن كافيا لإنشاء صناعة حقيقية كان لابد من التوصل إلى إدماج ملائم لأسعار تكلفة تنافسية كما ؟أن استعمال الغاز كان مرتبطا بتنظيم مسبق للنقل الذي يتطلب إستثمارات يصعب جعلها ذات مردودية بالإضافة إلى أن ظروف حرب التحرير الوطني كان يطرح مشكلا كذلك؛

على العموم، فحتى مع هده الاكتشافات والأفاق التي تفتح في ميدان الغاز فإن شركة" كهرباء وغاز الجزائر"، باعتبارها مؤسسة عمومية وطنية لديها وسائل مالية و تقنية قليلة لا يمكنها أن تدعي أنها قادرة على التكفل بجميع المبادرات التي تتطلبها المعطيات الطاقوية الجديدة.

- **إنشاء شركة الغاز1969**

لقد تم إنشاء سونلغاز وفقا للأمر 69-59 ،المؤرخ في 28 جويلية 1969 المتضمن حل شركة" كهرباء وغاز الجزائرEGA وإنشاء الشركة الجديدة المتمثلة في الشركة الوطنية للكهرباء والغاز ،بحيث يندرج هدا النص في إطار التدابير تأميم القطاعات الحيوية للاقتصاد الوطني وهي العملية التي انطلقت في 1966 بل قبل هذا التاريخ بالنسبة لبعض القطاعات لكي تستطيع سونلغاز المساهمة في بناء هياكل اقتصادية وطنية حدد لها الأمر السالف ذكره مجال تدخل واسع جدا ومنح لها على الخصوص إحتكارا كليا لإنتاج الكهرباء والغاز المصنعين وتوزيعهما وإستيرادهما وتصديرهما المادتان 4 و7 وحولت لها جميع ممتلكات "شركة كهرباء وغاز الجزائر " سابقا، وفي 1969 كانت سونلغاز قد أصبحت مؤسسة ذات حجم كبير بلغ عدد موظفيها حوالي 6000 عون وأصبحت تمون حوالي 700000 زبون منذ تنصيبها إهتمت الشركة بالإضافة إلى تركيب وصيانة التجهيزات المنزلية التي تشتغل بالكهرباء أو بالغاز إلى ترقية إستعمال الغاز الطبيعي والكهرباء في القطاعات الصناعية والصناعات التقليدية والإستعمالات المنزلية.

- **ميلاد مؤسسة الأشغال :**

لقد شرع في إنجاز الأشغال المتعلقة بالكهربة التامة للبلاد مند منتصف السبعينات، حيث تبين في وقت لاحق أن برنامج الكهربة هدا سيؤدي إلى مضاعفة مجموع المميزات التقنية لتوزيع الكهرباء ذات التوتر المتوسط MT والتوتر الضعيف ل ،BT كما ساهمت من جهة أخرى في تحديد

الإستراتيجة الصناعية للصناعة المحلية لأهم التجهي زات الكهربائية الرئيسية الضرورية لشبكات التوزيع وهكذا، فقد عرفت سونلغاز إعادة هيكلة أولى في 1983 أدت هده الأخيرة إلى ميلاد خمس مؤسسات أشغال متخصصة وكذا مؤسسة أخرى للتصنيع هي:

- **كهريف** للكهربة.
- **كهريف** للهياكل والمنشآت الكهربائية.
- **إينيرغا** للهندسة المدنية.
- **التركيب** للتركيب الصناعي.
- **كاناغاز** لانجاز شبكات الغاز.
- لصناعة العدادات وأجهزة القياس و المراقبة AMC.

وبفضل هذه الشركات صارت سونلغاز تتوفر حاليا على تجهيزات كهربائية وغازية تستجيب لحاجات. التنمية الاقتصادية والإجتماعية للبلاد وبضل الهيكلة الأخيرة إنتهى الأمر بالمؤسسات الخمس بالعودة إلى أحضانها .

سونلغاز مؤسسة ذات طابع صناعي وتجار (EPIC):

سونلغاز تغيرت طبيعتها القانونية لتصبح مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري (EPIC) .

سونلغاز شركة ذات أسهم جوان 2002 .

تحولت سونلغاز من مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري إلى شركة مساهمة تحوز الدولة رأسمالها، هذا التحول تمليه ضرورة قيام سونلغاز بتكييف نفسها للتلاؤم مع القواعد والأنشطة وولوج باب المنافسة وإمكانية اللجوء إلى التساهمية الخاصة، ومن جهة أخرى فإن هدا القانون الأساسي الجديد يخول المؤسسة إستقلالية أكبر ويسمح لها بأن تمارس مسؤوليتها كاملة وعلى صعيد تسييرها يشرف على تسيير سونلغاز شركة مساهمة جمعية عامة ومجلس إدارة ويديرها رئيس مدير عام.

المطلب الثاني :أهداف ومهام شركة توزيع الكهرباء والغاز للغرب

1. **أهداف الشركة**

- ✓ التنمية الإقتصادية والإجتماعية للبلاد.
- ✓ المساهمة في تجسيد السياسة الطاقية الوطنية التي ترقى إلى مستوى برامج الانجاز الهامة في مجال الإنارة .
- ✓ الريفية و التوزيع العمومي للغاز التي سمحت برفع نسبة التغطية.
- ✓ إن سونلغاز تجند على الدوام تمويلات هامة من المنشآت الكهربائية والغازية .

- ✓ تطوير شبكة الكهرباء والغاز بحيث يسمح بربط زبائن جدد لها.
- ✓ تسويق الكهرباء والغاز ضمن الأفضل من حيث السلامة ونوعية الخدمة وبتكلفة أقل .

2. **مهام الشركة**

- ✓ ضمان الأمن والوقاية النوعية.
- ✓ صيانة وتنمية شبكة توزيع الكهرباء والغاز.
- ✓ توزيع أشغال الكهرباء والغاز .
- ✓ تصليح وصيانة المولدات الكهربائية.
- ✓ إستغلال الكهرباء والغاز .
- ✓ مواكبة التكنولوجيا الجديدة وإستغلال الشبكة .
- ✓ تقوم بتمويلات الضرورية لتنفيذ المشاريع .
- ✓ تشارك في تحديد المقاييس التي تنطبق على العتاد والتجهيزات .
- ✓ تصنع التطورات لكل منشأة والتجهيزات والهياكل القاعدية لأداء مهامها.

المطلب الثالث :الهيكل التنظيمي للمؤسسة وأهم مهام الأقسام

1. **الهيكل التنظيمي:**

مدير التوزيع :وهو المسؤول الأول عن كل الشركة على المستوى الداخلي والخارجي.

أمانة المديرية :تعد الأمانة عنصر مهم من خلال مهارتها في التعامل مع الناس وتوطيد مكانتها ومهام رئيسها في العمل والتعامل، و كونها أمينة سر يجب أن تحترم هذه الكلمة وما تحمله من معاني إدارية، وما عليها من مسؤوليات الممثلة في:

- إستقبال البريد الوارد والصادر، وتسجيله وترتيبه .
- إنجاز محاضر تنصيب لجميع موظفي الشركة رقم الأعمال المقدمة لها، وكذا السحب والتصوير
- متابعة بطاقات المنح، وانجاز كافة الأعمال المتعلقة .
- إستقبال الزوار وتوجيههم.

قسم الدراسات والأشغال :وفيها مصلحة الاستثمارات(الصفقات)ومصلحة تسيير القروض:

1.مصلحة تسيير استثمارا ت الصفقات

- إختيار وتصنيف مؤسسات الإنجاز منحها الإعتمادات حسب القوانين المعمول بها عبر الاعلانات و المنافسات .

- انجاز الصفقات.
- مشاركة المصالح المالية في مهامها و نشاط المراقبة .

2.مصلحة تسيير القروض:

- إنجاز طلبات فتح رخص البرامج لمراقبة وغلق الأظرفة المالية بعد انتهاء مهام الانجاز مراقبة الفاتورات والقيام بدفعها.
- مراقبة حركة الأموال ومقارنتها بالحالات المالية.
- انجاز التقارير المالية وبعثها إلى مصالح المحاسبة والمالية.

3.قسم تقنيات الكهرباء:

- قسم التحكم عن بعد يقوم بتسيير الشبكات الكهربائية عن بعد .
- قسم الصيانة الكهربائية تقوم بحماية الشبكة الكهربائية وقياسات المحولات الكهربائية .
- قسم مراقبة الشبكات الكهربائية وتقوم بتسيير محولات الكهربائية .
- صيانة الشبكة ذات ضغط .
- معاينة الفاتورة .
- قسم الشبكات الكهربائية (حمام بوحجر-بني صاف-عين تموشنت-العامرية).

قسم التقني للغاز:

1 مصلحة إستغلال ومراقبة وتطوير شبكات الغاز:

إحصاء الشبكات الغازية والخرائط :تقوم هده المصلحة على إحصاء ومتابعة الشبكات القديمة والجديدة على مستوى الحاسوب وعلى مستوى الخرائط مخطط عام،مخطط هيكلي.

2 مصلحة الصيانة:

يرتكز عمل هذه المصلحة على صيانة الشبكات والمعدات الغازية في أفضل الظروف والإعلام على كل التسربات الغازية التي تقع على مستوى أنابيب الغاز وهذه العملية يقوم بها أشخاص معنيين و بأجهزة خاصة لكشف هذه التسربات.

3 مصلحة الاستغلال:

- الهدف من هذه المصلحة هو ضمان استمرارية وديمومت الغاز على مستوى القنوات و بهذا توفير رغبات المواطن.
- الخدمات المعنية .

- يعمل على استلام الشبكات الجديدة من قسم الدراسات و الأشغال .
- صيانة صمامات الغاز .
- تشحيم وتنظيف .
- قياس التوترات للقنوات الفولاذية.

الموارد البشرية:

1-مصلحة إدارة الموارد البشرية:

- السهر على إعداد استغلال عمليات الأجر وكل العناصر المتغيرة ومعالجة الشكاوى .
- السهر على إعداد أجرة كل المستخدمين من أول عملية إلى نهايتها.
- الحرص على المتابعة الدائمة لملفات المستخدمين.
- السهر على متابعة ومراقبة ظروف تطبيق قواعد قوانين التسيير للمستخدمين .
- التنسيق ومراقبة مختلف النشاطات الإدارية وتسيير المستخدمين مثل :التوظيف، التوجيه، التكوين، الترقية والنقل.

2-مصلحة التكوين:

- القيام بالإحصائيات الخاصة بالتكوين ومتابعتها الدائمة .
- تحليل وتقييم حاجات العامل في التكوين .
- القيام بمخططات التكوين في كل سنة .
- القيام بمخطط التوظيف الداخلي والتعريف باحتياجات التوظيف وإعدادها .
- المشاركة في تطبيق مختلف مخططات الموارد البشرية.

قسم المحاسبة والمالية:

1-رئيس قسم المحاسبة والمالية:

هو مسؤول عن المصالح الثلاثة وتتمثل مهمته فيما يلي:

- مكلف بجمع الإمضاءات فيما يخص الشيكات...الخ.
- مسؤول عن الميزانية للمؤسسة وكذلك حساب جدول النتائج.
- مراقبة كل عمليات الجرد الفصلية والسنوية.

2-مصلحة المالية:

- عملية دفع الفواتير المتعلقة بالإستثمار والإستغلال .
- ترتيب الموردين والزبائن عملية دفع الفواتير لكل مورد .

- متابعة ومراقبة العقود والاتفاقيات المتعامل بها مع الموردين .
- متابعة عملية التحويل المتعلقة بمداخيل المؤسسة .
- متابعة مصاريف المؤسسة حسب المواد المتعامل
- التنبؤ بالمصاريف المتعلقة بالاستغلال والاستثمار حسب كل شهر .
- متابعة المداخيل الشهرية للبنك وحساب البريد .
- وضعية الأرصدة الحسابية كل أسبوع وكل شهر .
- عمليات المقاربة بين أرصدة المؤسسة والبنك.

3-مصلحة الاستغلال:

- انجاز قيود التنازل ما بين الوحدات للشركة.
- مراقبة أجور العمال.
- مراقبة الحسابات الشهرية للموردون والزبائن.
- مراقبة الاستثمارات وحساب الإهتلاكات.
- مراقبة الفواتير)زبائن موردين.(
- مراقبة وتحليل الصندوق.
- محاسبة وإدخال كل العمليات.
- مراقبة كل العمليات التي تجرى في دفتر اليومية والميزانية.
- تحليل الحساب ومبرهنة الحسابات.
- مراقبة دخول وخروج محولات الكهربائية.

المبحث الثاني : منهجية الدراسة

سنتطرق في هذا المبحث إلى مصادر جمع بيانات الدراسة ، ومجتمع و عينة البحث بالإضافة ، إلى أساليب التحليل الإحصائي ، وكذا إلى مدى ثبات و صدق الاستبانة.

المطلب الأول :أداة البحث و مجتمع و عينة البحث.

1- مصادر جمع البيانات :

بعد ما تم الاعتماد في الجانب النظري من الدراسة على الجانب الوصفي وتم الاعتماد على دراسة الحالة في الجانب التطبيقي باستخدام الاستبيان, نجد نفسنا في مرحلة تحديد مصادر الحصول عن البيانات اللازمة للبحث ، و يمكن تقسيم مصادر الحصول على البيانات إلى نوعين هما:

البيانات الأولية:

هي البيانات التي يقوم الباحث بجمعها لأول مرة من الميدان، باستخدام أدوات و وسائل البحث الميداني المعروفة و الممثلة في الملاحظة ،و المقابلة ،و الاستبيان ، و لتعد هاته الأخيرة من الأدوات الأكثر استخداما لجمع البيانات ، من حيث قدرة المستجوبين من عرض مواقفهم بموضوعية و حرية .

و قد تم الحصول عليها من خلال تصميم إستبانة وتوزيعها على عينة من مجتمع البحث، ومن ثم تفريغها و تحليلها باستخدام برنامج باستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول إلى دلالات ذات قيمة، ومؤشرات تدعم موضوع البحث.

البيانات الثانوية:

قمنا بمراجعة الكتب و المجلات والدوريات الورقية والإلكترونية، والرسائل الجامعية ،والمقالات و أوراق البحث المقدمة في الملتقيات و المؤتمرات العلمية المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة، والتي ساعدتنا في جميع مراحل البحث، و الهدف من اللجوء إلى المصادر الثانوية هو التعرف على الأسس و الطرق العلمية السليمة في كتابة الدراسات، وكذلك أخذ تصور عام عن آخر المستجدات ذات الصلة بموضوع البحث.

2- أداة البحث:

بعد استقراء العديد من الدراسات السابقة، تم تصميم استبانة خاصة من النوع المقفل كأداة لجمع البيانات من عينة البحث، وتتكون الإستبانة من أربعة أجزاء :

- الجزء لأول : وهو يحتوي على بيانات المؤسسة المبحوثة و هي :(الحجم,الطبيعة القانونية ونطاق سوق المؤسسة).
- الجزء الثاني : يحتوي على العمليات الداخلة التي تقوم بها المؤسسة كسرعة استجابة لطلبات عملائها و غير ذلك .
- الجزء الثالث : و يتضمن المعلومات الخاصة بعملية تمويل المؤسسة حيث قمنا في هذا الجزء بمعرفة علاقة المؤسسة بالبنك من ناحية عدد البنوك المتعامل معها ,نوعية الخدمات التي تستفيد منها المؤسسة ..الخ.
- الجزء الرابع : يتضمن المخاطر التي تهدد المؤسسة من خلال طرح بعض الأسئلة منها هل كلمة خطر تهدد تؤسستكم, ما هو مصدر هذه المخاطر ونوع الخطر.

2- مجتمع وعينة البحث:

أ. مجتمع البحث:

يشمل مجتمع الدراسة على بعض المؤسسات الاقتصادية في و لاية عين تموشنت حيث ثم توزيع 55 استبيان مقسمة على ثلاث مؤسسات هم مؤسسة سونالغاز, مؤسسة بناء و مرملة في بلدية تارقة ومحجرة هيدروكانال في شعبة اللحم .

ب . عينة الدراسة :

لقد تم في هذه الدارسة أخذ عينة عشوائية بسيطة من مختلف المؤسسات الاقتصادية في و لاية عين تموشنت , أي ما يقابل 55 موظف .

كما يمكن توضيح عدد الاستبيانات الموزعة وتلك التي تم استرجاعها او المستبعدة من خلال الجدول التالي:

الجدول (1): عدد الاستبيانات الموزعة والمسترجعة

استبيان	العدد	النسبة المئوية
الاستبيانات الموزعة	55	%100
التي لم يتم استرجاعها	5	%9.09
الصالحة للتحليل	50	%90.9

المصدر : من اعداد الطالبتين

المطلب الثاني : تحليل البيانات و صدق وثبات الاستبانة.

1_صدق الاستبانة

يقصد به مقدرة أداة الد ا رسة على قياس ما وضعت من اجله أو السمة المراد قياسها ولتأكد من صدق الاستبيان المستخدم تم استشارة الأستاذ المشرف في صياغة الاستبيان لتحديد مجالاته ولمعرفة مدى ملائمة عباراته لأهداف الدراسة ، وفي ضوء الاقتراحات و التوجهات لإعادة النظر في بعض العبارات من خلال تعديل بعضها وحذف البعض الأخر إلى أن اخرج في صورته النهائية.

2_ثبات الاستبانة

يقصد به ان يعطينا الاستبيان النتائج نفسها إذا أعيدت تطبيقه على أف ا رد العينة أنفسهم في فترتين مختلفتين وفي الظروف نفسه.

المبحث الثالث: وصف وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية.

بعد قيامنا بجمع المعلومات من الاستبيان الموزع قمنا بتفريغها ومعالجتها باستخدام البرنامج الإحصائي المعروف باسم (الحزمة الإحصائية)21(SPSS : V) و الذي يعتبر من أهم البرامج الإحصائية المستعملة في إجراء التحليلات الإحصائية بكافة أشكالها.

وقد تم استخدام المعالجات الإحصائية التالية:

- النسب المئوية و التكرارات.
- المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية.
- اختبار تحليل التباين variance.
- اختبار عدم التناسق.

المطلب الأول: وصف إحصائي لعينة الدراسة .

- **فرع النشاط.**

الجدول رقم(02) :يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب فرع النشاط

فرع-النشاط

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	فرع-البناء	40	80.0	80.0	80.0
	فرع-الكهرباء	10	20.0	20.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss

الشكل -2- توزيع أفراد عينة الدراسة حسب فرع النشاط

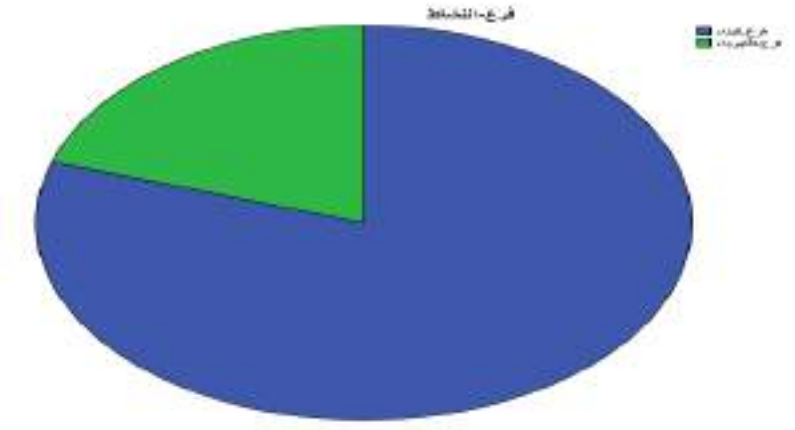

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss

يتبين من خلال الجدول رقم(02) لاوالشكل 2 أعلاه نرى أن 80 من أفراد العينة هي فرع البناء, و20 هي فرع الكهرباء و الغاز,وعليه نلاحظ انخفاظ نسبة الكهرباء والغاز مقارنة بالنسبة للبناء .

الجدول(3): حجم المؤسسة حسب عدد العمال الدائمين

حجم_المؤسسة_حسب_عدد_العمال_الدائمين

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	مؤسسة-صغيرة	19	38.0	38.0	38.0
	مؤسسة-متوسطة	31	62.0	62.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss

الشكل -3- حجم المؤسسة حسب عدد العمال الدائمين

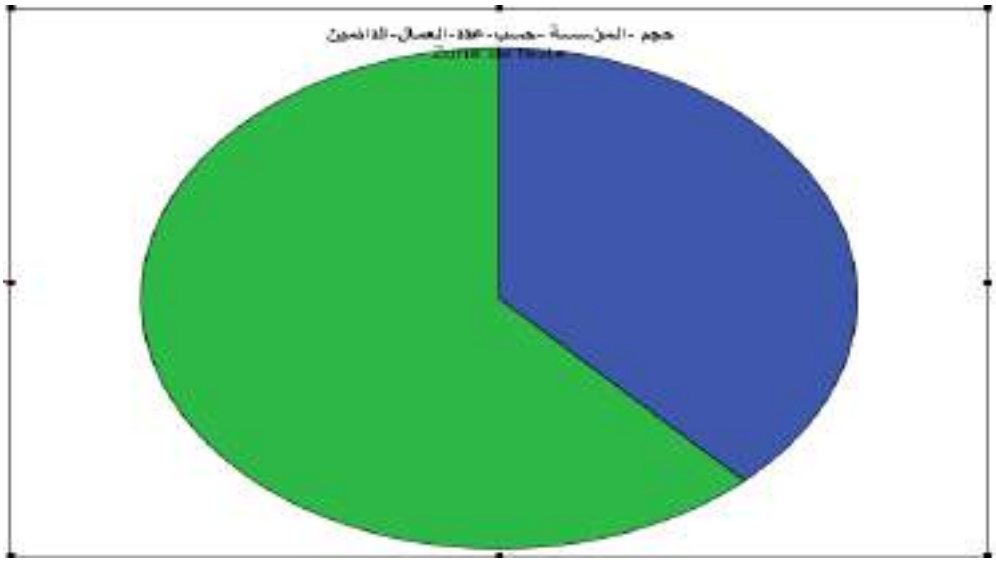

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss

يتبين من خلال الجدول و الشكل أعلاه ان 62% هم المؤسسات المتوسطة التي تضم من 50 الى 250 فرد,و 38 %من مؤسسات صغيرة التي تضم من 10 الى 49 فرد وعليه فان المؤسسات الاقتصادية الموجودة في ولاية عين تموشنت هي مؤسسات متوسطة نظرا لعدد العاملين فيها و الذي يتراوح عددهم حسب دراستنا ما بين 50 و250.

الجدول(4): الطبيعة القانونية للمؤسسة .

الطبيعة_القانونية_للمؤسسة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	شركة-مساهمة	40	80.0	80.0	80.0
	شركة-الشخص-الوحيد-ذات مسؤولية محدودة	10	20.0	20.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss

الشكل -4- الطبيعة القانونية للمؤسسة .

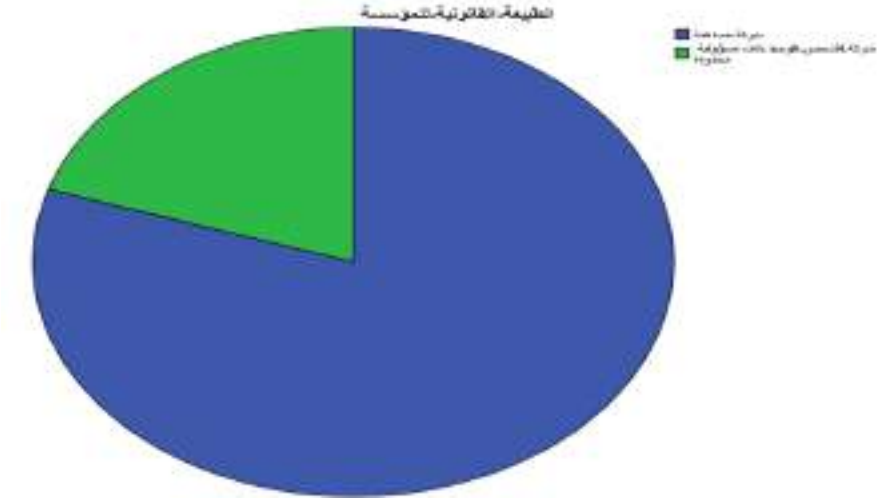

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss

من الجدول والشكل أعلاه يتضح أن 80 هي شركات مساهمة و 20 هي شركة ذات مسؤولية محدودة اذن معظم الشركات المتمركزة في ولاية عين تموشنت هي شركات المساهمة اما الباقي فهي شركات ذات مسؤولية محدودة.

- الجدول(5): وظيفة المبحوث.

وظيفة_المبحوث

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	المسير	50	100.0	100.0	100.0

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss

الشكل -5- وظيفة المبحوث

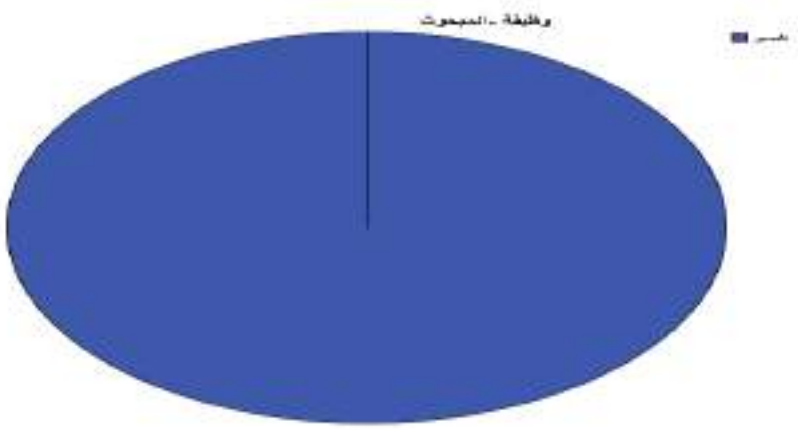

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss

من الجدول و الشكل أعلاه يتضح ان جميع المبحوثين الذين عرض عليهم الاستبيان كانوا مسيرين في مؤسساتهم.

- الجدول(6): نطاق سوق المؤسسة.

نطاق_سوق_المؤسسة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محلي	5	10.0	10.0	10.0
	وطني	45	90.0	90.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss

الشكل -6- نطاق سوق المؤسسة

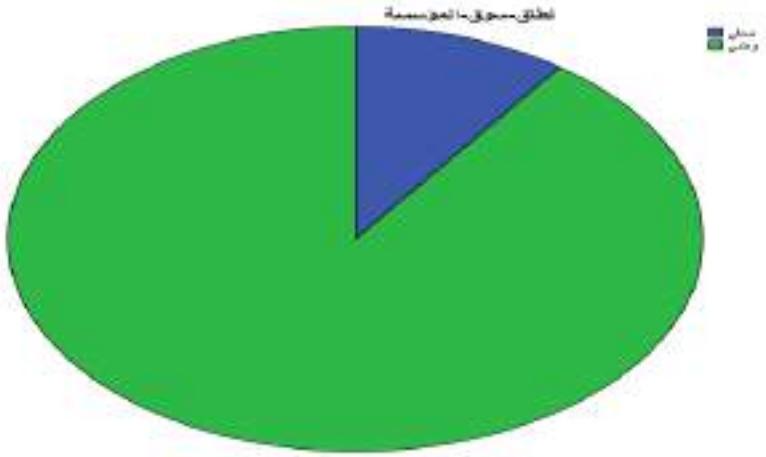

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss

من خلال النتائج الظاهرة و الرسم البياني يتضح ان 90 مؤسسة تعمل على المستوى الوطني و 10 مؤسسة ذات طابع محلي و منه ولاية عين تموشنت تتوفر على مؤسسة وطنية اكثر من محلية .

الجدول(7): هل **تعمل المؤسسة على تطوير منتجاتها باسنمرار**

تعمل_المؤسسة_على_تطوير_منتجاتها_باسنمرار

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير_موافق	3	6.0	6.0	6.0
	غير_موافق_جدة	4	8.0	8.0	14.0
	محايد	5	10.0	10.0	24.0
	موافق	20	40.0	40.0	64.0
	موافق_جدة	18	36.0	36.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss

الشكل -7- هل تعمل المؤسسة على تطوير منتجاتها باسنمرار

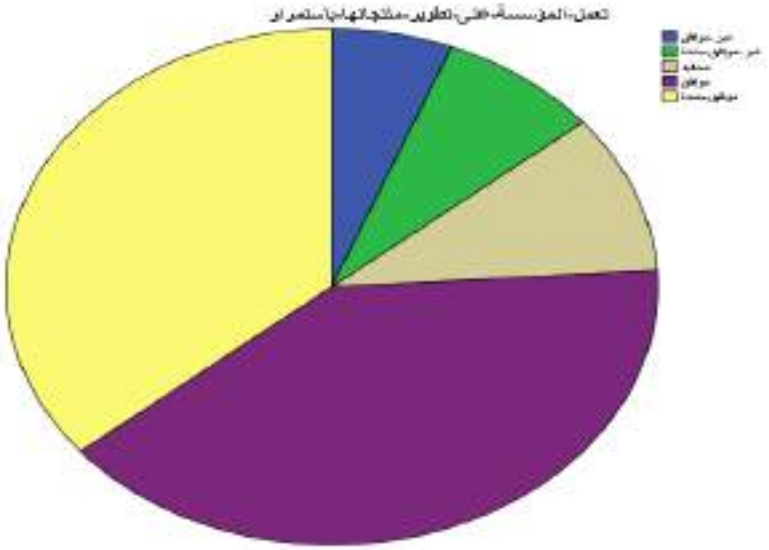

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss

الجدول(8): **انتاج سلع معتدلة الثمن**

انتاج_سلع_معتدلة_الثمن

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير_موافق_جدة	3	6.0	6.0	6.0
	محايد	11	22.0	22.0	28.0
	موافق	22	44.0	44.0	72.0
	موافق_جدة	14	28.0	28.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss

بالنظر الى النتائج المسجلة في الجداول اعلاه و الأشكال البيانية يتبين ان في الجدول أن درجة الموافقة على تطوير منتجاتها باسنمرار و التي هي 40% بحيث مجمل افراد العينة أجابوا بعبارة موافق ثم عبارة موافق بشدة التي حازت على نسبة 36% تم تليها عبارة محايدبنسبة 10% ثم غير موافق بشدة بنسبة 8 %و أخيرا غير موافق ب 6 %و عليه يمكن القول ان المؤسسات تعمل على تطوير منتجاتها باستمرار

الشكل -8- انتاج سلع معتدلة الثمن

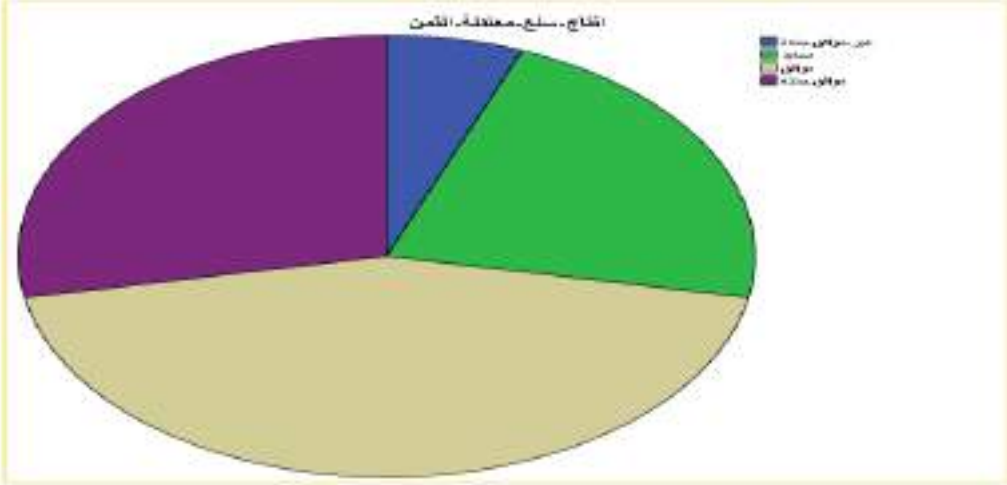

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss

اما الجدول الثاني و الذي يخص انتاج سلع معتدلة الثمن نرى أن درجة الموافقة مرتفعة بنسبة 44% اما عبارة موافق بشدة نسبتها 28% و عبارة محايد كانت نسبتها 22% وأخيرا غير موافق بشدة بنسبة 6% و عليه نقول أن معظم المؤسسات تعمل على انتاج سلع معتدلة الثمن .

الجدول(8): تلبية حاجات المستهلكين المحليين.

تلبية-حاجات-المستهلكين-المحليين

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير-موافق	1	2.0	2.0	2.0
	محايد	4	8.0	8.0	10.0
	موافق	26	52.0	52.0	62.0
	موافق-جدة	19	38.0	38.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

الشكل -9- تلبية حاجات المستهلكين المحليين

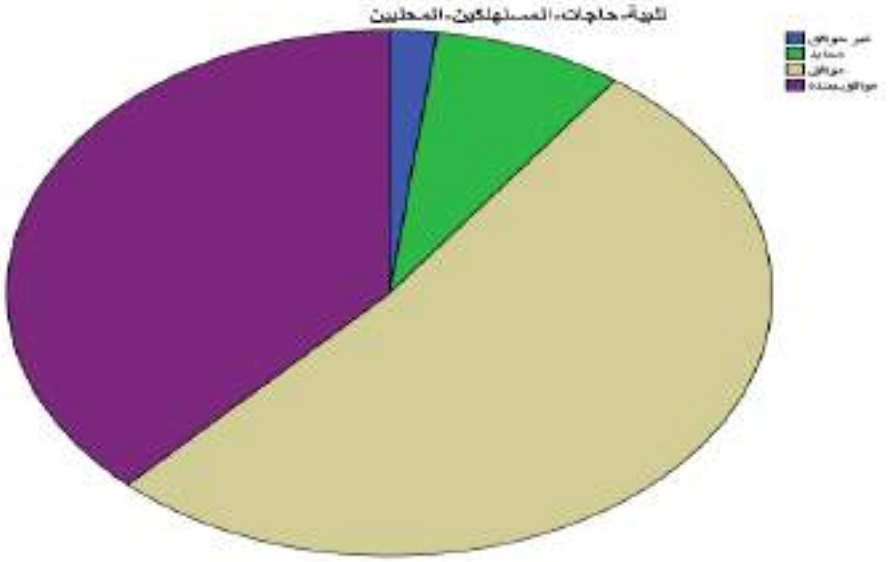

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss

في تلبية حاجات المستهلكين المحليين نجد أن أغلبية افراد العينة أجابو بعبارة موافق بنسبة 52% و موافق بشدة بنسبة 38% تم تليها محايد 8% و غير موافق 2% و عليه يمكن القول أن المؤسسات تقوم بتلبية حاجات مستهلكيها .

الجدول(9): نحقيق عائد مناسب على راس المال المستثمر.

تحقيق-عائد-مناسب-على-رأس-المال

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير-موافق	2	4.0	4.0	4.0
	محايد	8	16.0	16.0	20.0
	موافق	20	40.0	40.0	60.0
	موافق-بشدة	20	40.0	40.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss

الشكل -10- نحقيق عائد مناسب على راس المال المستثمر.

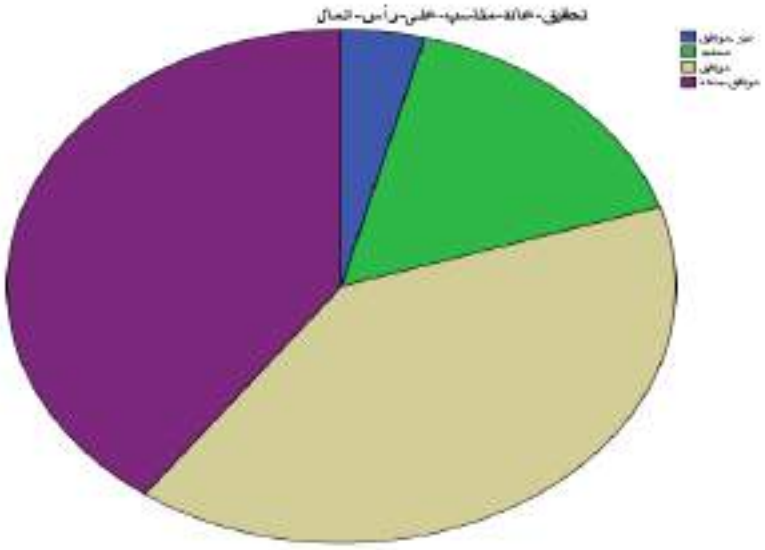

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss

وفيما يخص تحقيق عائد مناسب على رأس المال نلاحظ أن أغلبية الأجوبة ركزت على عبارتي موافق و موافق بشدة بنسبة 40 %لكل منهما .ثم عبارة محايد بنسبة 16% و غير موافق بنسبة 4% ومنه المؤسسات تحقق أرباح .

الجدول (10): لدى المؤسسة مرونة انتاجية و سرعة استجابة لطلبات عملائها.

لدى_المؤسسة_مرونة_انتاجية_و_سرعة_استجابة_لطلبات_عملائها

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير_موافق_بشدة	2	4.0	4.0	4.0
	محايد	5	10.0	10.0	14.0
	موافق	23	46.0	46.0	60.0
	موافق_بشدة	20	40.0	40.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss

الشكل -11- لدى المؤسسة مرونة انتاجية و سرعة استجابة لطلبات عملائها

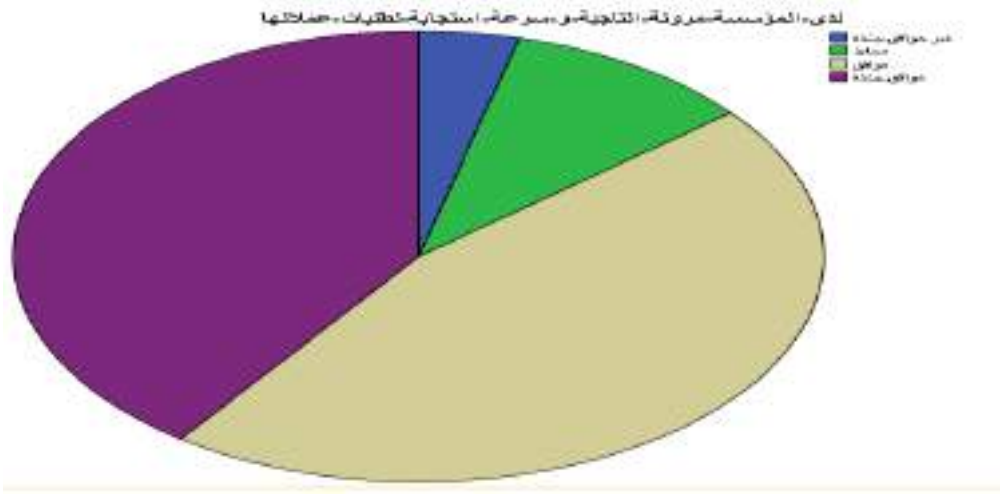

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss

.و الجدول الخامس المثمثل في الاستجابة لطلبات العملاء أكبر نسبة كانت لعبارة موافق بنسبة 46% ثم موافق بشدة بنسبة 40% و محايد 10% و غير وافق ب 10% أي لدى المؤسسة مرونة انتاجية و سرعة استجابة لطلبات عملائها.

الجدول(11): تعد جودة المنتجات هدف تسعى اليه المؤسسة لتحسين تنافسيتها.

تعد_جودة_المنتجات_هدف_تسعى_اليه_المؤسسة_لتحسين_تنافسيتها

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير_موافق	1	2.0	2.0	2.0
	محايد	2	4.0	4.0	6.0
	موافق	23	46.0	46.0	52.0
	موافق_بشدة	24	48.0	48.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss

الشكل -12- تعد جودة المنتجات هدف تسعى اليه المؤسسة لتحسين تنافسيتها.

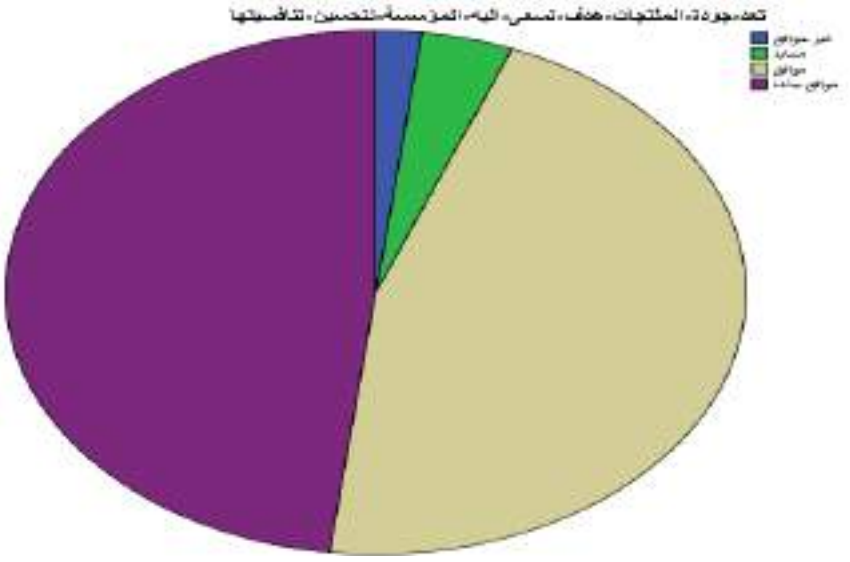

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss

نجد أن عبارة غير موافق بشدة نسبتها4 بمعنى أن المؤسسة لديها سرعة استجابة لطلبات عملائها وأخيرا الجدول السادس الذي يخص جودة المنتجات فنلاحظ أن أغلبية أفراد العينة اتفقوا على عبارة موافق بشدة بنسبة 48% و موافق بنسبة46% تم محايد بنسبة 4% وعبارة غير موافق بنسبة 2 %وعليه فان المؤسسة هدفها الأساسي هو تحسين جودتها و تنافسيتها.

الجدول(12): هل قامت مؤسستكم بطلب قروض من البنك

هل_قامت_مؤسستكم_بطلب_قروض_من_البنك

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	10	20.0	20.0	20.0
	لا	39	78.0	78.0	98.0
	4.00	1	2.0	2.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss

الشكل -13- هل قامت مؤسستكم بطلب قروض من البنك

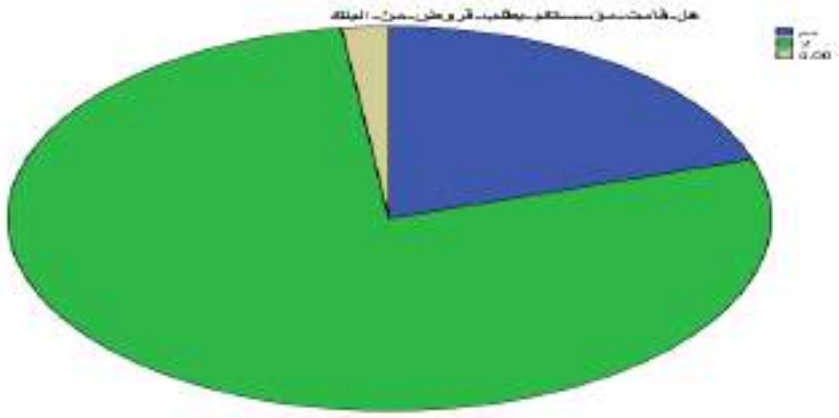

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss

بالنظر الى النتائج المسجلة في الجدول والشكل البياني أعلاه تبين أن أغلبية المبحوثين أجابوا بعبارة لا بنسبة 78% ,في حين بلغت نسبة المبحوثين الدين أجابوا بعبارة نعم 20% و الباقي 2% استخدموا مصادر أخرى في طلب قروض , وعليه نقول معظم مؤسسات ولاية عين تموشنت لم تقم بطلب قروض من البنوك فهي تقوم بتمويل نفسها بنفسها .

الجدول (13): ما هو عدد البنوك التي تتعاملون معها

ما-هو-عدد-البنوك-التي-تتعاملون-معها-

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بنك-واحد-فقط	39	78.0	78.0	78.0
	4-بنوك-فما-أكثر	10	20.0	20.0	98.0
	5.00	1	2.0	2.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss

الشكل-13- ما هو عدد البنوك التي تتعاملون معها

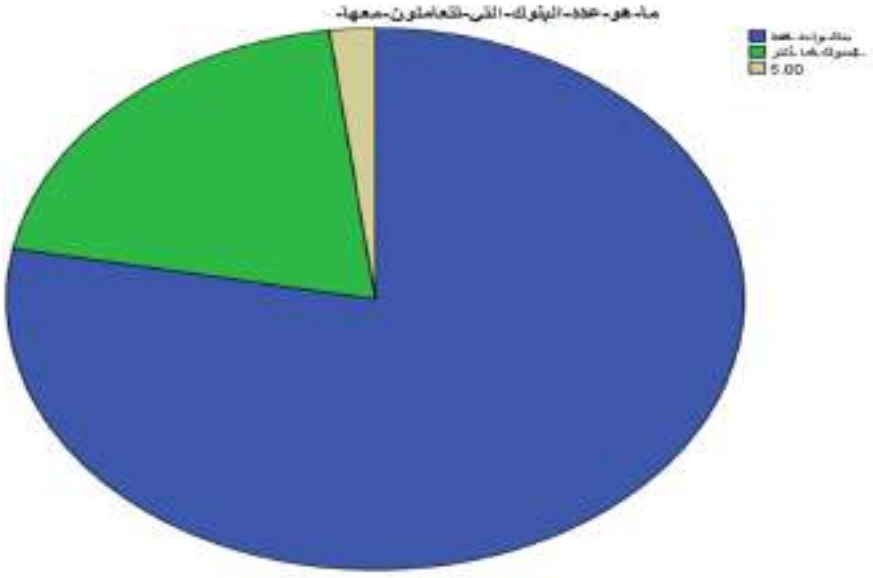

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss

الجدول (13) و الذي يوضح عدد البنوك التي تتعامل معها المؤسسات فنلاحظ أن النسبة الأكبر كانت لبنك واحد فقط بنسبة 78 %, في حين بلغت نسبة المبحوثين الدين استخدموا 4 بنوك فأكثر 20 %, أما باقي النسبة 2% فكانت للمؤسسات التي استخدمت من 2 إلى 3 بنوك , وعليه نستنتج أن أغلبية المؤسسات تتعامل مع بنك واحد فقط .

الجدول (14): ما نوعية الخدمات البنكية التي استفادت مؤسستكم منها ؟

ما-نوعية-الخدمات-البنكية-التي-استفادت-منها-مؤسستكم

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	حسابات-جارية-مدينة	37	74.0	74.0	74.0
	قروض-بنكية	11	22.0	22.0	96.0
	عقد-تحويل-الفاتورة	2	4.0	4.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

المصدر: من مخرجاتspss

الشكل- 14- ما نوعية الخدمات البنكية التي استفادت مؤسستكم منها ؟

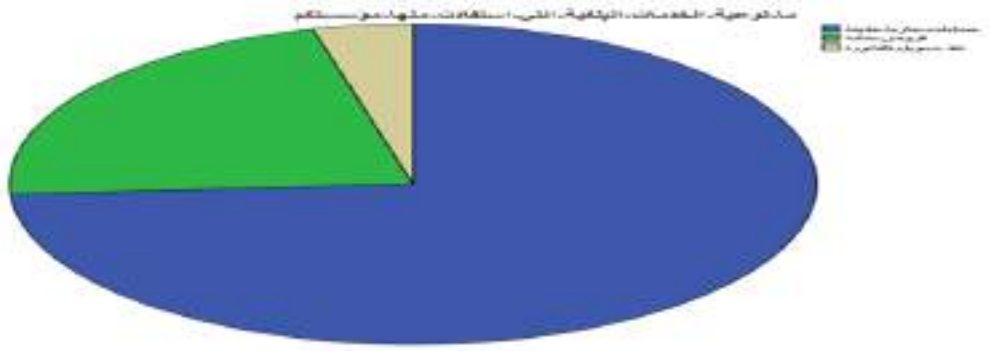

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss

أما في الجدول (14) والذي يوضح الخدمات البنكية التي استفادت منها المؤسسات فنلاحظ أن النسبة الأكبر كانت لحسابات جارية بنسبة 74% , ثم قروض بنكية بنسبة 22% و الباقي لعقد تحويل الفاتورة بنسبة 4 ,وعليه نقول أن المؤسسات تستفيد من الحسابات الجارية –مدينة .

الجدول (15): هل اتصلت مؤسستكم بمؤسسات مالية أخرى من أجل طلب التمويل

هل_اتصلت_مؤسستكم_بمؤسسات_مالية_اخرى_من_اجل_طلب_التمويل

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	10	20.0	20.0	20.0
	لا	40	80.0	80.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss

الشكل-15- هل اتصلت مؤسستكم بمؤسسات مالية أخرى من أجل طلب التمويل

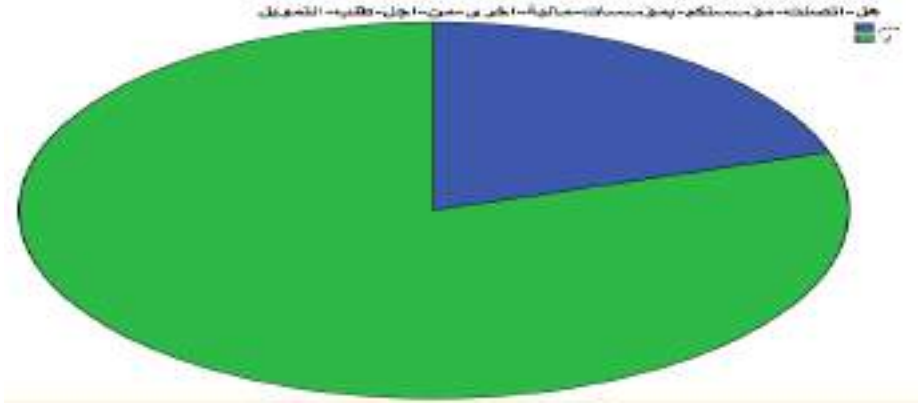

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss

الجدول 15 فهو يتعلق بطلب من المؤسسات لتمويلها من طرف مؤسسات مالية أخرى حيث نلاحظ أن أغلبية المبحوثين أجابوا بعبارة لا بنسبة 80 %, أما الباقي كانت لعبارة نعم بنسبة 20 %, وهذا يدل على أن أغلبية المؤسسات لم تتصل بمؤسسات مالية أخرى من أجل طلب تمويل .

الجدول (16): ما مدى اعتماد مؤسستكم على الإئتمان التجاري لتلبية احتياجاتها اليومية ؟

ما_مدى_اعتماد_مؤسستكم_على_الائتمان_التجاري_لتلبية_احتياجاتها_اليومية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	استخدامه_بكثرة	2	4.0	4.0	4.0
	بعض_الأحيان	18	36.0	36.0	40.0
	عدم_استخدامه	30	60.0	60.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss

الشكل-16- ما مدى اعتماد مؤسستكم على الإئتمان التجاري لتلبية احتياجاتها اليومية ؟

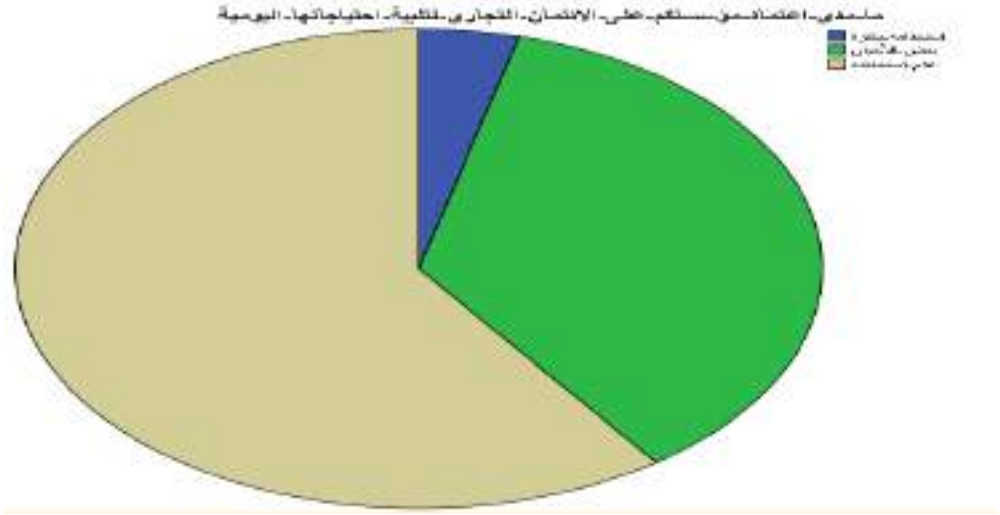

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss

أما الجدول رقم 16 فهو يتعلق بمدى اعتماد المؤسسات على الائتمان التجاري فنلاحظ أن 60% من المؤسسات لم تستخدمه , و 36% استخدمته بعض الأحيان و 4 %استخدمته بكثرة , وهدا يدل على أن مجمل المؤسسات الاقتصادية لولاية عين تموشنت لم تعتمد على الائتمان التجاري لتلبية احتياجاتها اليومية .

الجدول (17): كلمة "خطر يهدد مؤسستكم " كلمة متداولة داخل مؤسستكم؟

كلمة_خطر_يهدد_مؤسستكم_كلمة_متداولة_داخل_مؤسستكم

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أوافق-جدة	11	22.0	22.0	22.0
	أوافق	14	28.0	28.0	50.0
	محايد	16	32.0	32.0	82.0
	لا-أوافق	8	16.0	16.0	98.0
	لا-أوافق-جدة	1	2.0	2.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss

كلمة "خطر يهدد مؤسستكم " كلمة متداولة داخل مؤسستكم؟الشكل-17-

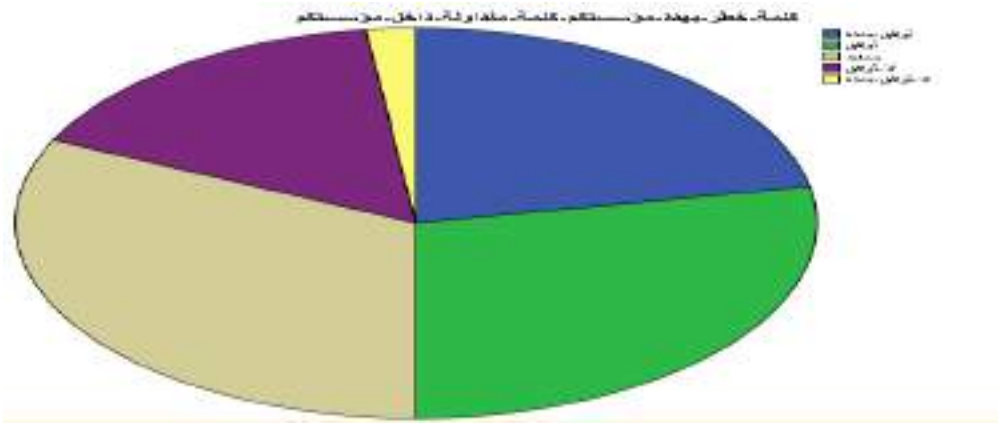

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss

الجدول 17 يوضح مدى تداول كلمة خطر داخل المؤسسة ,فنلاحظ أن أغلبية المبحوثين أجابوا بعبارة محايد بنسبة 32 %,تليها عبارة موافق بنسبة 28% ,ثم أوافق بشدة بنسبة 22 %, ثم لا أوافق بنسبة 16 %ثم لا أوافق بشدة بنسبة 2 %, وهذا يدل على أن هناك أخطار تهدد المؤسسات.

الجدول (18): مؤسستكم معرضة لمخاطر؟

مؤسستكم_معرضة_لمخاطر_

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	كثيرة-جدا	6	12.0	12.0	12.0
	كثيرة-نوعا-ما	19	38.0	38.0	50.0
	قليلة-جدا	24	48.0	48.0	98.0
	4.00	1	2.0	2.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss

الشكل- 18- مؤسستكم معرضة لمخاطر؟

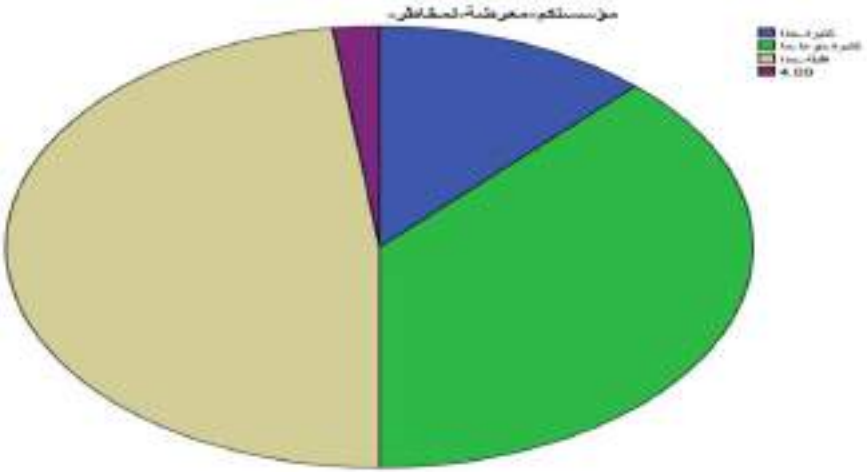

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss

الجدول 18 يبين هل المؤسسة معرضة لمخاطر فتبين أن عبارة قليلة كثيرة قليلة جدا احتلت أعلى نسبة بقيمة 48 %, ثم عبارة كثيرة نوعا ما بنسبة 38 %,ثم كثيرة جدا بنسبة 12% ,وهذا ما يدل على أن هناك بعض المؤسسات تعرضت لمخاطر و البعض الآخر لم يتعرض .

الجدول(19): ما هو مصدر هذه المخاطر في رأيك؟

ما_هو_مصدر_هذه_المخاطر

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	داخلي	7	14.0	14.0	14.0
	خارجي	8	16.0	16.0	30.0
	داخلي-و-خارجي	35	70.0	70.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss

الشكل- 19- ما هو مصدر هذه المخاطر في رأيك؟

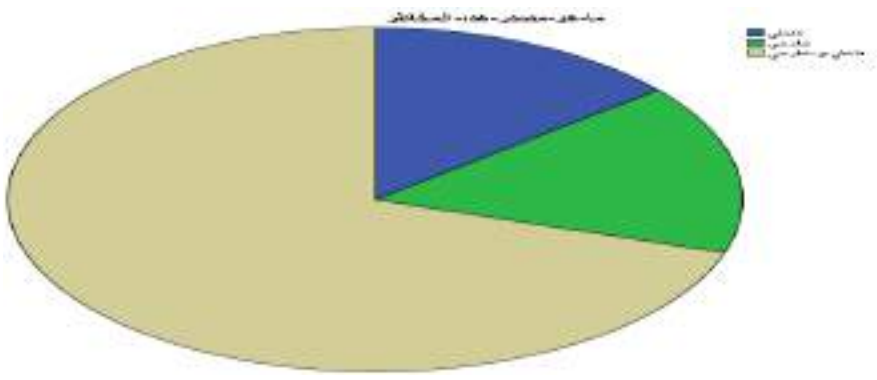

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss

أما الجدول19 فهو يوضح مصدر هده المخاطر فنلاحظ أن معظم المبحوثين اتفقوا على أن مصدرها داخلي و خارجي بنسبة 70% و خارجي بنسبة 16% و داخلي بنسبة 14% ,وعليه نقول مصادر المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة هي مصادر داخلية و خارجية.

الجدول (20): ضعف السيولة المالية .

ضعف_السيولة_المالية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	قوى-جدا	19	38.0	38.0	38.0
	قوى	10	20.0	20.0	58.0
	ضعيف	7	14.0	14.0	72.0
	ضعيف-جدا	14	28.0	28.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

الشكل- 20- ضعف السيولة المالية .

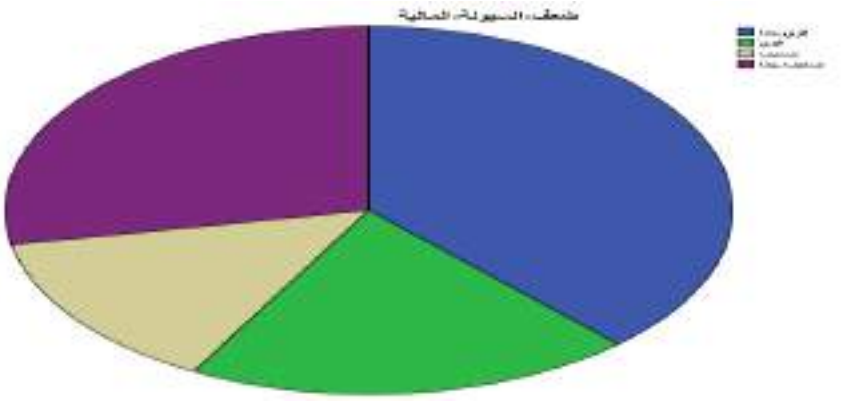

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss

يدرس الجدول رقم 20 ضعف السيولة المالية فكانت النسبة الأعلى لعبارة قوي جدا بنسبة 38 %,ثم قوي ب 20 %,ثم ضعيف جدا ب 28 %ثم ضعيف ب4 %وعليه نستنتج أن المؤسسات في ولاية عين تموشنت بعضها لديه سيولة عالية والبعض الاخر يفتقدها

الجدول(21): سوء في تسيير الخزينة.

سوء_في_تسيير_الخزينة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	قوي-جدا	4	8.0	8.0	8.0
	قوي	13	26.0	26.0	34.0
	ضعيف	23	46.0	46.0	80.0
	ضعيف-جدا	10	20.0	20.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss

الشكل- 21- سوء في تسيير الخزينة.

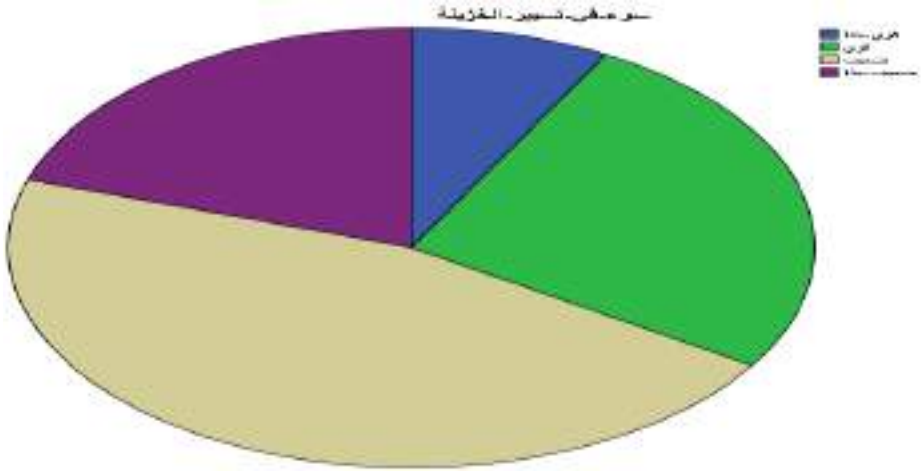

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss

يوضح الجدول 22 أن النسبة الأعلى كانت لعبارة ضعيف ب46 %تليها ضعيف جدا ب20 %ثم قوي ب 26% ثم قوي جدا بنسبة 8 %و عليه يمكن القول أن المؤسسات تعاني من سوءفي تسيير الخزينة.

الجدول(22): ضعف التخطيط المالي.

ضعف_التخطيط_المالي

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	قوي-جدا	9	18.0	18.0	18.0
	قوي	17	34.0	34.0	52.0
	ضعيف	16	32.0	32.0	84.0
	ضعيف-جدا	8	16.0	16.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss

الشكل- 23- ضعف التخطيط المالي.

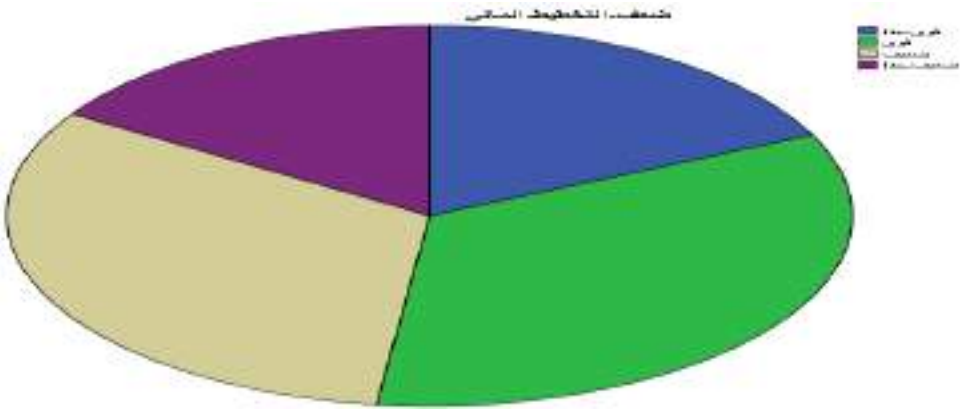

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss

بيين الجدول رقم 23 أن عبارة قوي كانت لها أكبر نسبة ب 34% تليها قوي جدا ب 18% ثم ضعيف ب 32% ثم ضعيف جدا ب 16 %و منه ليست جميع مؤسسات تموشنت لديها مشكل التخطيط المالي فهناك مؤسسات تحسن التخطيط ومؤسسات ضعيفة .

الجدول(24): خطر عدم تسديد القروض والديون .

خطر_عدم_تسديد_القروض_و_الديون

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	قوى-جدا	18	36.0	36.0	36.0
	قوى	10	20.0	20.0	56.0
	ضعيف	4	8.0	8.0	64.0
	ضعيف-جدا	17	34.0	34.0	98.0
	41.00	1	2.0	2.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss

الشكل- 24- خطر عدم تسديد القروض والديون .

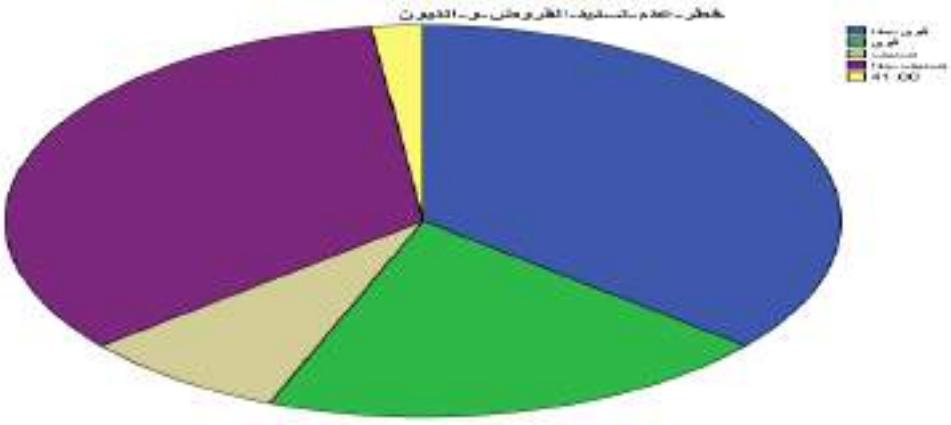

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss

يدرس الجدول رقم 24 خطر عدم تسديد الديون حيث كانت النسبة الأعلى لعبارة قوي جدا ب36 %,ثم قوي ب20 %وهذا يدل على أن هناك بعض المؤسسات لديها خطرفي تسديد القروض والديون.

عبارة ضعيف جدا 34 %ثم ضعيف ب 8 %و عليه نقول أن هناك مؤسسات أخرى ليس لديها خطر في تسديد القروض و الديون.

المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة.

- **اتجاهات إجابات أفراد عينة الدراسة:**

لتقدير إجابات أفراد عينة الدراسة قمنا باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات ومحاور الاستبيان مع الاعتماد على المقياس الموضح في الجدول أدناه :

الجدول (25) : يبين المتوسط المرجح للمستوى.

المتوسط المرجح	المستوى
من 1 إلى 1.8	موافقة منخفضة جدا
من 1.8 إلى 2.60	موافقة منخفضة
من 2.60 إلى 3.40	موافقة متوسطة
من 3.40 إلى4.20	موافقة عالية
4.20 إلى 5	موافقة عالية جدا

المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقا من تحليل البيانات بالاعتماد على مخرجاتspss

والجدول رقم (10): درجة إجابات أفراد العينة.

	عبارات الاستبيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة
5	تعمل المؤسسة على تطوير منتجاتها باستمرار	1.9	1.15	موافقة منخفضة
6	انتاج سلع معتدلة الثمن	3.92	0.86	موافقة عالية

7	تلبية حاجات المستهلكين المحليين.	3.94	0.77	موافقة عالية
8	تحقيق عائد مناسب على راس المال المستثمر.	4.24	0.96	موافقة عالية جدا
9	لدى المؤسسة مرونة انتاجية و سرعة استجابة لطلبات عملائها.	4.12	0.78	موافقة عالية
10	تعد جودة المنتجات هدف تسعى اليه المؤسسة لتحسين تنافسيتها.	4.22	0.75	موافقة عالية جدا
	الدرجة الكلية للمحور الثاني (العمليات الداخلة).	4.13	0.48	موافقة عالية
11	هل قامت مؤسستكم بطلب قروض من البنك؟	4.38	0.50	موافقة عالية جدا
12	ما هو عدد البنوك التي تتعاملون معها ؟	1.84	0.95	موافقة منخفضة
13	ما نوعية الخدمات البنكية التي استفادت مؤسستكم منها ؟	1.48	0.54	موافقة منخفضة
14	هل اتصلت مؤسستكم بمؤسسات مالية أخرى من أجل طلب التمويل؟	1.30	0.40	موافقة منخفضة جدا
15	ما مدى اعتماد مؤسستكم على الإئتمان التجاري لتلبية احتياجاتها اليومية ؟	1.80	0.57	موافقة منخفضة
	الدرجة الكلية للمحور الثالث (معلومات خاصة بعملية تمويل المؤسسة).	2.16	0.02	موافقة منخفضة
16	كلمة "خطر يهدد مؤسستكم " كلمة متداولة داخل مؤسستكم	2.56	1.07	موافقة منخفضة
17	مؤسستكم معرضة لمخاطر.	2.4	0.72	موافقة منخفضة

18	ما هو مصدر هذه المخاطر في رأيك.	2.56	0.73	موافقة منخفضة
19	ضعف السيولة المالية.	2.32	1.25	موافقة منخفضة
20	سوء في تسيير الخزينة.	2.78	0.86	موافقة متوسطة
21	ضعف التخطيط المالي.	2.46	0.97	موافقة منخفضة
22	خطر عدم تسديد القروض والديون.	3.18	5.60	موافقة متوسطة
	الدرجة الكلية للمحور الرابع (المخاطر التي تهدد المؤسسة).	2.60	0.82	موافقة متوسطة

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجاتSPSS.

يبين الجدول السابق المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لعبارات محاور الاستبيان حيث بلغت القيمة الكلية للمتوسط الحسابي للمحور الأول الذي يتعلق بالعمليات الداخلة للمؤسسة 3.72 و بانحراف معياري قدره 0.48 ,بحيث مجمل أفراد العينة أ جابوا بعبارة موافقة عالية على كل هذا المحور ,وهذا يدل على أن أفراد العينة متفقون على أن المؤسسات الاقتصادية (محل الدراسة) تولي اهتماما كبيرا في تلبية حاجات مستهلكيها وتحقيق أهدافها . أما المحور الثاني و الذي يخص محور المعلومات الخاصة بعملية تمويل المؤسسة فقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي الكلي2.16وبانحراف معياري قدره 0.02وهذا يعني أن إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثاني كانت كلها بدرجة موافقة منخفضة ، مما يعني أن جميع أفراد العينة متفقون على أن معظم المؤسسات الاقتصادية (محل الدراسة) تقوم بالاقتراض من البنك لتمويل مشاريعها , أما المحور الثالث والذي يخص المحور المخاطر التي تهدد المؤسسة ,فقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي الكلية له2.60 وبانحراف معياري قدره 0.82،وهذا يبين أن جل أفراد العينة أجابوا على عبارات هذا المحور بدرجة موافقة متوسطة ، وعليه فإن المؤسسات الاقتصادية تهتم بدرجة متوسطة بعملية تقليل المخاطر و البحث عن طرق توفير السيولة .

خلاصة الفصل :

لقد حاولنا في هذا الفصل إسقاط ما تم تناوله في الجانب النظري من الدراسة على واقع المؤسسات الاقتصادية الموجودة في ولاية عين تموشنت محل الدراسة، ومن خلال الدراسة الميدانية التي أجريت ، ومن تحليل البيانات التي تم الحصول عليها باعتماد البرنامج الإحصائي (الحزمة الإحصائية spss).

خاتمة عامة

خاتمة عامة

إن المؤسسات هي أفضل الوسائل للانعاش الاقتصادي نظرا لسهولة تكيفها ومرونتها التي جعلتها قادرة على توفيرمناصب الشغل وجلب الثروة، بإعتبار أن قطاع المؤسسات يمثل إحدى الأولويات التي ينبغي منحها الأهمية الخاصة في ظل التغيرات التي يشهدها المجال الاقتصادي الشامل في إقتصاد السوق، حيث أصبحت المؤسسات الاقتصادية تمثل دعامة أساسية للاقتصاد الوطني في كل دول العالم،إن لقطاع البنوك تأثير هام على معظم القطاعات الاقتصادية والمالية في أي دولة، بحكم وظيفة البنك كوعاء للمدخرات عليه إقراض هذه المدخرات المتاحة وتوزيعها على مختلف القطاعات الاقتصادية لدفع عملية النشاط الاقتصادي و البحث عن الربح كون أن هذه العملية تمثل المحور الرئيسي لايرادات أي بنك مهما تعددت مصادر الايرادات الاخرى، هذا ما ,يجعل المسئولين في البنك يولون عناية هامة للوظيفة الائتمانية وخاصة فيما يتعلق بجانب منح القروض، وهذا من خالل وضع سياسات ملائمة من أجل سلامة محفظة القروض وتحقيق عوائد مرتفعة للبنك عند أقل مستويات ممكنة من المخاطر المصاحبة لقرارات منح الائتمان .

حاولنا من خلال هذه الد ارسة التطرق إلى العلاقة بين المؤسسات الاقتصادية و البنوك في ولاية عين تموشنت ,الا اننا تناولنا فصلين , الفصل الاول : الجانب النظري يتحدث حول المفاييم العامة. للمؤسسات الاقتصادية و البنوك و العلاقة بينهم , كما قمنا بالتطرق الى طرق تمويل البنوك للمؤسسات الاقتصادية و التقنيات الحديثة , بالاضافة الى الأخطار التي تواجه المؤسسات و البنك في العمل بينهما,

ما الفصل الثاني : الجانب التطبيقي حيث اعتمدنا في دراستنا على مؤسسة سونلغاز لولاية عين تموشنت

ومن خلاله نستخلص من هذه الدراسة من خلال بحثنا الاجابة على الفرضيات المطروحة والتوصيات المقترحة وآفاقه ونتائجه . نتائج اختبار الفرضيات :

- الفرضية الأولى:

أثبتت صحة هذه الفرضية بأن البنوك تقوم بتمويل المؤسسات الاقتصلدية إذ تعتبر ممول رئيسي لها من خلال تقديم مجموعة من القروض المختمفة لتلبية احتياجاتيا وذلك حسب نشاط التمويل سواءا قروض الاستثمار أو قروض الاستغلال أو قروض التجارة الخارجية إلا أنها تختلف حسب طبيعتها ومدتها، الا ان هذه العلاقة لا تزال ضعيفة.

- الفرضية الثانية:

تم إثبات صحة الفرضية لان للمؤسسات الاقتصادية مصادر تمويل مختلفة منها ماهي مصادر داخلية التي تعتبر شخصية ومنها ماهي خارجية التي تكون من طرف البنوك أو مؤسسة مالية، إذ أن المؤسسات الاقتصادية عادة ما تلجا للتمويل الخارجي يساعدها على تنمية نشاطها، وهي كذلك تعاني العديد من المشاكل من بينيا عدم توفير رأس المال في تمويلها وصعوبة تقدير الاحتياجات والحصول على القروض من البنوك لارتفاع درجة المخاطرة ومشكل ضعف الائتمان والسيولة داخل المؤسسة.

تتمثل النتائج المتوصل إليها من نتائج نظرية وتطبيقية :

- ✓ وجود الثقة الدائمة والتبادل بين البنك والمؤسسات الاقتصادية من خلال العلاقة التي تربطها وذلك لتوسيع استثماراريتها واعتبارها قطاع هام للبنوك.
- ✓ تلعب البنوك دور الوسيط بين المدخرين والمستثمرين فهي تعمل على توجيه المدخرات بأحسن طريقة وتعتبر حلقة أساسية في تمويل المؤسسات الاقتصادية.
- ✓ اتخاذ الاجراءات الوقائية والضمانات في عملية منح القرض يضمن عملية استرجاع القرض وذلك لحماية نفسه من المخاطر.

حيث تناول الموضوع التوصيات التالية:

- ✓ ضرورة مساعدة أصحاب المؤسسات الاقتصادية وتوجيههم .
- ✓ ضروة تفعيل دور البنوك في دعم المؤسسات الاقتصادية.
- ✓ حث البنوك على الابتكارات المالية وتنويع الخدمات المصرفية وذلك لتمويل المؤسسات .
- ✓ تكوين نظام بنكي قائم على التطور التكنولوجي.
- ✓ تقييم المشاريع للقيام بها لتفادي من الوقوع في الخسائر .
- ✓ ضرورة وضع قانون خاص لخدمة أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب الشغل .
- ✓ التحكم في العقبات والمشاكل التي تعرقل المؤسسات الاقتصادية.

قائمة

المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

- **الكتب**

1. الصيرفي محمد عبد الفتاح, ادارة البنوك دار المناهج و التوزيع, الطبعة الأولى, عمان, سنة2014.

2. صخري عمر, اقتصاد المؤسسة, ديوان المطبوعات الجامعية ,الساحة المركزية بن عكنون ,الجزائر 2008.

- **المذكرات و البحوث العلمية**

1. أحلام مخبي, تقييم المؤسسة من وجهة نظر البنك دراسة حالة للأشغال العامة و الطرقات, مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر,جامعة قسنطينة,صفحة65.

2. الأمين ب,م التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تونس,جامعة الوادي الجزائر,2020.

3. أميرة د ,الماطر البنكية و الية تسييرها مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية, جامعة.... بوضياف المسيلة 2015/2014.

4. جمال خ, استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة, مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر سنة 2015/2014.

5. سعدية و سلم, دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة, جامعة بسكرة ,سنة 2013.

6. شهرزاد, معايير و اجراءات منح القروض الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة, جامعة البويرة, سنة 2018/2017.

7. لطيفة ع, دور و مكانة ادارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية ,جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان ,2012/2011.

8. لعلي محمد, ضويو محمد منير,دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة, جامعة مسيلة 2017/2016.

9. نعيمة ج, ادارة المخاطر البنكية مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية, جامعة بسكرة, 2008/2009.

❖ **الملتقيات**

1. الطاهر فطيمة, اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية جامعة الشلف الجزائر 2006 .

المراجع باللغة الأجنبية

1. Laib determinants, of bank financing for small and medium enterprise ,2013, p01.
2. Hasan a h, social capital and corporate cash holdings, p01.
3. Nailing ,research on bank enterprise relations and financing ,20190, p 01.
4. François s f , intégration bancaire et financière dans les économies développement, 2011 ,p02.
5. fall, f. (2009). panorama de la relation banques et institions et microfinance à travers le monde. 01-02.
6. Fall, F.-S. (2011). integration bancaire et financiere dans les economies developpement. université de Rouen – CRES, université Cheikh Anta Diop de Dakar, (p. 2).

7. Ha joon chang , la relation entre les institutions et le développement économique,2006 p 03.

مواقع الأنترنت

(s.d.). Récupéré sur www.jstor.org-stable-42903480?seq

جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

في إطار تحضير رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في علوم المالية و المحاسبة تحت عنوان:

"دراسة تحليلية للعلاقة بين المؤسسة الاقتصادية و البنك في ولاية عين تموشنت "

نقدم لسيادتكم هذا الاستبيان من أجل الإجابة عليه، وأحيطكم علما أن إجاباتكم سوف تستخدم لأغراض علمية لاغير.

Dans le cadre de la préparation d'une thèse de master en sciences de gestion ayant pour thème :

"Etude analytique de la relation entre l'institution économique et la banque dans la wilaya d'Ain Temouchent"

Nous sollicitons votre aide en répondant à ce questionnaire. Nous vous rassurons que vos réponses resteront anonymes et serviront uniquement cette étude.

اسم المؤسسة: .....

المقر الاجتماعي: .....

الجزء الأول:البيانات الخاصة بالمؤسسة

1- فرع النشاط Secteur d'activité

.....

2- حجم المؤسسة حسب عدد العمال الدائمين (effectif du personnel) La taille de l'entreprise

مؤسسة صغيرة جدا (1- 9 أفراد) très petite entreprise ☐

مؤسسة صغيرة (10-49 فرد) petite entreprise ☐

مؤسسة متوسطة (50- 250 فرد) moyenne entreprise ☐

3- الطبيعة القانونية للمؤسسة Le Statut juridique de l'entreprise

شركة مساهمة SPA ☐

شركة ذات مسؤولية محدودة SARL ☐

شركة الشخص الوحيد ذات مسؤولية محدودة EURL ☐

أخرى autre .....

4- وظيفة المبحوث La fonction du répondant

المالك /Propriétaire ☐

المسير/Dirigeant ☐

أخرى/ autre .....

5- نطاق سوق المؤسسة La zone géographique du marché

محلي local ☐

وطني nationall ☐

وطني/دولي international-national ☐

الجزء الثاني : العمليات الداخلة

	غير موافق	غير موافق بشدة	محايد	موافق	موافق بشدة
تعمل المؤسسة على تطوير منتجاتها باسنمرار					
انتاج سلع معتدلة الثمن					
تلبية حاجات المستهلكين المحليين					
نحقيق عائد مناسب على راس المال المستثمر					
لدى المؤسسة مرونة انتاجية و سرعة استجابة لطلبات عملائها					
تعد جودة المنتجات هدف تسعى اليه المؤسسة لتحسين تنافسيتها					

الجزء الثالث: معلومات خاصة بعملية تمويل المؤسسة

- هل قامت مؤسستكم بطلب قروض من البنك؟ نعم ☐ لا ☐
- ما هو عدد البنوك التي تتعاملون معها ؟ نعم ☐ لا ☐

✓ بنك واحد فقط ☐

✓ من 2 إلى 3 بنوك ☐

✓ 4بنوك فما أكثر ☐

- ما نوعية الخدمات البنكية التي استفادت مؤسستكم منها ؟

- ✓ -حسابات جارية مدينة ☐
- ✓ قروض بنكية ☐
- ✓ عقد تحويل الفاتورة ☐
- ✓ خط ائتمان ☐
- ✓ أخرى .....

- هل اتصلت مؤسستكم بمؤسسات مالية أخرى من أجل طلب التمويل

نعم ☐ لا ☐

- ما مدى اعتماد مؤسستكم على الإئتمان التجاري لتلبية احتياجاتها اليومية ؟

استخدامه بكثرة ☐ بعض الأحيان ☐ عدم استخدامه ☐

الجزء الرابع : المخاطر التي تهدد المؤسسة .

- كلمة "خطر يهدد مؤسستكم " كلمة متداولة داخل مؤسستكم:

أوافق بشدة ☐ أوافق ☐ محايد ☐ لا أوافق ☐ لا أوافق بشدة ☐

- مؤسستكم معرضة لمخاطر

كثيرة جدا ☐ كثيرة نوعا ما ☐ قليلة قليلة جدا ☐

- ما هو مصدر هذه المخاطر في رأيك:

داخلي ☐ خارجي ☐ داخلي وخارجي ☐

قسم الماليـة

	قوي جدا	قوي	ضعيف	ضعيف جدا
• ضعف السيولة المالية				
• سوء في تسيير الخزينة				
• ضعف التخطيط المالي				
• خطر عدم تسديد القروض والديون				